المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/JUIP7390
القبول Accepted
2026-06-01
التعديل Revised
2026-05-25
التسلم Received
2026-04-19

مروان قبلان | Marwan Kabalan*

السقوط المدوّي: كيف تفسّر نظريات الثورة انهيار نظام الأسد؟

The Epochal Collapse: How Do Theories of Revolution Explain the Collapse of the Assad Regime?

تحاول هذه الدراسة تفسير أسباب الانهيار السريع لنظام بشار الأسد (8 كانون الأول/ ديسمبر 2024) من منظور المقاربات التي تتناول الثورات والحروب الأهلية، خصوصًا المقاربة المتمركزة حول الدولة والمقاربة النُّظُمية. ومن خلال تفكيك العلاقة بين البيئات المحلية والإقليمية والدولية، تخلص الدراسة إلى أن التحولات في البيئة الخارجية تصبح في كثير من الحالات العامل الحاسم في تحديد مآلات الصراعات الأهلية داخل الدول المحورية المنقسمة بعمق، مثل سورية. وتجادل بأنّ خمس أزمات إقليمية ودولية تزامنت وتفاعلت خلال السنوات الخمس الأخيرة من عمر نظام الأسد (2019–2024)، وأدّت إلى إنهاكه وصولاً إلى انهياره، وتتمثل في: الحروب التي شنّتها إسرائيل عقب عملية "طوفان الأقصى" في المنطقة، بما في ذلك سورية؛ والحرب الروسية – الأوكرانية؛ والعقوبات الاقتصادية الأميركية، خصوصًا قانون قيصر؛ وأزمة المصارف اللبنانية؛ وجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد–19). ساهمت هذه الأزمات مساهمة بيّنة في تفتيت بنية النظام، بما في ذلك نواته الأمنية والعسكرية الصلبة، التي بقيت متماسكة على نحو لافت أكثر من عقد، منذ اندلاع الثورة، وأسفرت عن استنزافه وإضعافه اقتصاديًا واجتماعيًا، وتآكل جزء كبير من قاعدته الداخلية الداعمة وعوامل إسناده الخارجية، ما أدى في نهاية المطاف إلى انهياره.

كلمات مفتاحية: النظام السوري، نظريات الثورة، غرفة عمليات ردع العدوان، العامل الخارجي، الدولة المحورية، الصراعات الأهلية، طوفان الأقصى.

This study investigates the rapid collapse of the Assad regime on 8 December 2024 through theories of revolution and civil wars – with particular attention to state-centric and systemic approaches. By deconstructing the relationship between local, regional, and international environments, the study concludes that transformations in the external environment often become the deciding factor par excellence in determining the outcomes of civil wars within deeply divided pivot states such as Syria. It argues that five regional and international crises coincided and interacted during the last five years of the Assad regime (2019-2024), leading to its exhaustion and then its collapse: the war launched by Israel across the region, including in Syria, in the aftermath of Operation Al-Aqsa Flood; the Russo-Ukrainian War; US economic sanctions, particularly the Caesar Act; the Lebanese banking crisis; and the Covid-19 pandemic. These crises all contributed clearly to the crumbling of the structure of the regime, including its hard military and security core, which had remained remarkably cohesive for more than a decade after the outbreak of the revolution. They weakened and undermined it both economically and socially, leading to the disappearance of much of its domestic constituency and its international support – and, ultimately, to its collapse.

Keywords: Syrian Regime, Theories of Revolution, Deterring Aggression Operations Room, External Factor, Pivot State, Civil Conflict, Al-Aqsa Flood.

* مدير وحدة الدراسات السياسية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
Director of the Political Studies Unit at the Arab Center for Research and Policy Studies.
Email: marwan.kabalan@dohainstitute.edu.qa

مقدمة

في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، استيقظ العالم على خبر سقوط نظام الأسد، وهروب رأسه (بشار الأسد) إلى قاعدة حميميم الجوية في اللاذقية (الساحل السوري)، ومنها إلى موسكو، ودخول قوات "غرفة عمليات ردع العدوان"، وهي تحالف فصائل من المعارضة السورية بقيادة هيئة تحرير الشام، دمشق من دون قتال، بعد نحو 14 عامًا من صراع دامٍ، تغيّرت خلاله خرائط السيطرة مرات عدة. وقد تداعى هذا النظام خلال 12 يومًا من عمليات عسكرية محدودة في غالبيتها؛ إذ برزت انهيارات كبرى في صفوفه وصفوف حلفائه، بدءًا من حلب، التي دخلتها القوات، في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، أي في اليوم الرابع من إطلاق هجومها. ولم تشهد المعارك مواجهات كبيرة نسبيًا إلّا على مشارف حماة، في منطقة جبل زين العابدين، قبل أن تدخل هذه القوات المدينة، في 5 كانون الأول/ ديسمبر، ثم تسقط حمص بعد يومين، تلتها العاصمة دمشق في فجر 8 من الشهر نفسه.

مثّل هذا الانهيار السريع لنظام الأسد مفاجأة كبرى لكل مهتم بالشأن السوري، بما في ذلك دوائر السياسة وأجهزة الاستخبارات العالمية التي كانت تراقب عن كثب الساحة السورية[1]. فقد صرّح وزير الدفاع الأميركي السابق لويد أوستن بأن بلاده فوجئت بسرعة سقوط الأسد[2]. وقال وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن إن بلاده "لم تتوقع سقوط الأسد بهذه السرعة"[3]. وفاجأت سرعة هذا الانهيار أيضًا رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، على الرغم من أنه حاول أن ينسب الفضل إليه في إسقاط الأسد[4]، ومن ثم "كسر" المحور الذي تقوده إيران[5]. وقد أقرّ بذلك عندما صرّح بأن "سقوط الأسد يأتي بمخاطر أيضًا لإسرائيل"[6]. ولم تُخفِ روسيا، الداعم الأكبر للأسد والمنشغلة أصلًا بحربها في أوكرانيا، صدمتها من سرعة هذا الانهيار؛ إذ صرّح الناطق باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، بأن "التطوّرات السورية فاجأت العالم أجمع، وروسيا ليست استثناءً"[7]. ولاحقًا، أبدى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استغرابه؛ فكيف تمكّن 350 مقاتلًا من فصائل المعارضة من دخول حلب، بينما كان يوجد فيها جيش قوامه 30 ألفًا من قوات النظام، والميليشيات المتحالفة معه؟[8] وأضاف: "إن بلاده لم تكن جاهزة لمساعدة نظامٍ فقدَ جيشه إرادة القتال"[9].

كان نظام الأسد، قبل أسابيع قليلة من سقوطه، يبدو مستقرًا، على الرغم من أوضاعه الاقتصادية الصعبة بفعل الحرب والعقوبات الغربية، وكانت مختلف الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية، وغالبية الدول العربية والأوروبية تتعامل معه على أساس أنه "انتصر" في الحرب التي امتدت نحو 14 عامًا، وأن نظامه باقٍ. وفي 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، أي قبل أسبوعين فقط من انطلاق عملية "ردع العدوان"، ألقى الأسد خطابًا في القمة العربية - الإسلامية الثانية، في الرياض[10]، استنكر فيه عجز العالَمَين العربي والإسلامي عن وقف الحرب الإسرائيلية على غزة. وكانت المملكة العربية السعودية قبل شهرين (10 أيلول/ سبتمبر) قد أعادت فتح سفارتها في دمشق، في خطوة أخرى نحو تطبيع العلاقات مع النظام[11]. وفي 22 تموز/ يوليو 2024، وجّهت ثماني دول أوروبية رسالة إلى مسؤول السياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، دعته فيها إلى إعادة النظر في العلاقة مع النظام السوري، بما يؤدي إلى إنهاء القطيعة معه[12]، بينما بقيت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن (2021-2025) تناقش إمكانية التوصّل إلى تسوية معه حتى بعد سيطرة قوات غرفة عمليات ردع العدوان على مدينة حلب[13]. وتضمّن العرض الأميركي إمكانية تخفيف العقوبات وسحب القوات

1 "Israeli Intelligence Sees Growing Chance Assad's Forces Collapse in Syria," *Axios*, 5/12/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/hBy2sOt

2 David Brennan & Lauren Minore, "World 'surprised' by How Quickly Assad's Syria Collapsed, Austin Says," *abc NEWS*, 9/12/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/hBy2t54

3 "Secretary Antony J. Blinken at a Press Availability," U.S. Embassy in Syria, 14/12/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/hBy2sif

4 "After Fall of Assad, PM Says Israel is 'Transforming the Face of the Middle East'," *The Times of Israel*, 10/12/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/hBy2syQ

5 "Reports: As Syrian Rebels Take Hama, Israel Preparing for Possible Collapse of Regime," *The Times of Israel*, 6/12/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/hBy2t62

6 "Assad's Fall a Direct Result of Israel's Strikes on Iran and Hezbollah, Netanyahu Says," *The Jerusalem Post*, 8/12/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/hBy2skt

7 "Assad's Fall Humiliated Putin and Could dent his Global Ambitions," *Washington Post*, 12/12/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/hBy2sPr

8 "بوتين: لم ألتق الأسد وسقوطه لا يشكل هزيمة لروسيا"، **الجزيرة نت**، 2024/12/19، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2EH

9 "Vladimir Putin Denies Russia was Defeated in Syria," *Financial Times*, 19/12/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/hBy2siz

10 كانت المملكة العربية السعودية قد وجّهت دعوة إلى بشار الأسد لحضور القمة العربية في أيار/ مايو 2023، بعد أن قادت جهودًا في جامعة الدول العربية لإعادة سورية إليها، بعد تعليق عضويتها فيها نحو 12 عامًا بسبب القمع الذي مارسه نظام الأسد ضد المحتجّين.

11 Kristian Coates Ulrichsen, "Saudi Arabia and the New Syria: Constructive Pragmatism?" *Policy Analysis*, Arab Center Washington DC, 7/8/2025, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/hBy2sB4

12 "ثماني دول أوروبية تدعو لإعادة النظر في العلاقة مع دمشق"، **دويتشه فيله**، 2024/7/22، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2sza

13 Maya Gebeily, Parisa Hafezi & Alexander Cornwell, "Exclusive: US, UAE Discussed Lifting Assad Sanctions in Exchange for Break With Iran, Sources Say," *Reuters*, 2/12/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/hBy2sPL

الأميركية المتمركزة شمال شرق سورية، إذا وافق الأسد على فكّ تحالفه مع إيران[14]، ووقف خط إمداد حزب الله عبر سورية[15]. ولم تشذّ تركيا عن هذا الإجماع الذي أخذ يتشكّل حول ضرورة إعادة وصل ما انقطع مع النظام السوري؛ إذ ألحّ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في الفترة 2022-2024، في طلب لقاء بشار الأسد لحل القضايا الخلافية بين الجانبين[16]. ومع نهاية خريف 2024، كانت المؤشرات تذهب في اتجاه أن النظام في طريقه إلى استعادة علاقاته العربية والإقليمية والدولية، ويشعر باستقرار وضعه، حتى إن الأسد سافر إلى موسكو، فجر 27 تشرين الثاني/ نوفمبر، لحضور حفل تخرّج ابنه، بينما كانت غرفة العمليات تطلق عملياتها العسكرية في غرب حلب[17].

انقلبت الصورة تمامًا، خلال 12 يومًا فقط، حيث انهار النظام، ودخلت قوات غرفة العمليات دمشق، ولجأ الأسد إلى قاعدة حميميم العسكرية الروسية في اللاذقية، ومنها حملته طائرة عسكرية، مع عدد من أفراد أسرته ومعاونيه، إلى موسكو. أثارت سرعة سقوط نظام الأسد أسئلة كثيرة، وأنعشت نظريات المؤامرة التي دار أكثرها حول فرضية حصول تفاهمات دولية (شملت تخلّي روسيا وإيران عنه)، حملت هيئة تحرير الشام إلى السلطة، في ما يشبه عملية استلام وتسليم، وحالت دون حصول قتال دموي في دمشق، خصوصًا، من خلال إصدار أوامر بإلقاء السلاح والانسحاب الكيفي لقوات النظام، حتى من خط المواجهة مع إسرائيل في الجولان. ويستدل أصحاب هذه النظرية باجتماعات الدوحة ليلة سقوط النظام، وسلوك روسيا وإيران في أثنائها، وترتيبات الساعات الأخيرة لهروب الأسد، لتعزيز تفسيراتهم التبسيطية لهذا السقوط[18].

تحاول هذه الدراسة تقديم رواية أقرب ما تكون إلى ما جرى في الفترة 28 تشرين الثاني/ نوفمبر - 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، من خلال مقاطعة ما توافر من معلومات وروايات ومقابلات مع مختلف الفاعلين فيها. وتسعى لتقديم فهمٍ أكثر واقعية لأسباب هذا السقوط المفاجئ. وبالاستناد إلى منظور المدارس الفكرية التي تتناول الثورة والحروب الأهلية، تسعى الدراسة لتفكيك العلاقة بين البيئتين المحلّية والخارجية التي ساهمت في بلوغ هذه النتيجة، وتفسير أن التغييرات التي شملتهما أدت إلى حسم الصراعات الأهلية في الدول المحورية المنقسمة بشدة على نفسها، مثل سورية. وتقتصر الدراسة على محاولة تفسير نتائج الثورات، بعيدًا عن الخوض في أسبابها، التي نرى أنها محلية بالضرورة، ولا يمكن أن تتسبب أي قوى خارجية، مهما كان شأنها ودورها، في ثورة داخل دولة أخرى من دون أن يتوافر ما يكفي من الدوافع الداخلية لقيامها، فالثورات لا تفجّرها إلّا الشعوب، أما نتائجها فهذا شأن تقرره غالبًا إرادات القوى الخارجية ومصالحها، خاصة في الدول المحورية التي تتمتع بموقع جيوسياسي ذي أهمية.

أولًا: الثورة والحرب الأهلية وجدلية العلاقة بين الداخل والخارج

الثورة، في الأصل، هي ظاهرة محلية خاصة بالدول، تنشأ نتيجة عوامل داخلية (الفقر، الظلم، الفساد، الاستبداد، التهميش، انسداد الأفق السياسي، البطالة، خاصة بين فئات الشباب ... إلخ)، لكن ما إن تندلع حتى تتوقف عن كونها ظاهرة محلية[19]. وفي عالم اليوم يصعب، بالتأكيد، تمييز ما هو محلي وما هو خارجي لجهة التأثير في أوضاع

14 "US Told Assad it Would Pull Troops from Northeast Syria if he Closed Iran's Supply Lines: Report," *Middle East Eye*, 4/12/2024, accessed on 5/5/2026, at: https://acr.ps/hBy2t6m

15 Erika Solomon, Ronen Bergman & Adam Rasgon, "With Assad Challenged, a Push to Cut Syria's Ties to Iran Grows More Unlikely," *The New York Times*, 4/12/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/hBy2siT

16 "أردوغان: متفائل بلقاء مع الأسد لتطبيع العلاقات"، **الجزيرة نت**، 2024/11/13، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2szu

17 إبراهيم حميدي، ""الرواية الكاملة' لهروب الأسد 'المرتبك' ... و'مفاجأة' الشرع"، **المجلة**، 2024/12/18، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2Zc

18 تشهد سورية استقطابًا شديدًا في خصوص بناء السردية المرتبطة بسقوط نظام الأسد، ويبرز تياران فيها: يقول الأول إن الأسد سقط نتيجة تفاهمات دولية، وإن هيئة تحرير الشام لم تكن سوى أداة خارجية لتنفيذها؛ بينما يزعم التيار الثاني أن إسقاط الأسد كان نتيجة عبقرية استثنائية يمثلها أحمد الشرع، بما يفيد في إعطاء معنى لشعار "من يحرر يقرر". ينظر: مروان قبلان، "عن صراع السرديات في سورية"، **العربي الجديد**، 2025/10/1، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2sRF

19 دار نقاش موسع تناول إمكان تسمية الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية في الفترة 2011-2013 ثورات، فالثورة، بحسب صامويل هنتنغتون، هي "تغيير سريع، جذري وعنيف للقيم السائدة في مجتمع ما ومؤسساته السياسية وبنيته الاجتماعية وقيادته السياسية وسياساته الحكومية"، والثورة لا تُعدّ بهذا المعنى ثورة إلّا إذا نجحت في إنجاز التغيير، وتتميز كذلك من التمرد المسلح والانقلاب العسكري والثورة من أجل الاستقلال. بهذا المعنى لا تُعدّ حرب الاستقلال الأميركية ثورة. وبحسب هذا التعريف أيضًا، فإن الثورة لا تتضمن تغييرًا في النظام الحاكم، فحسب، بل تغييرًا في قيم الدولة وبنية المجتمع أيضًا. والواقع أن هذا التعريف ضيّق جدًا، ومن الصعب تطبيقه على عدد من الثورات، بما فيها ثورات الربيع العربي. ويرى هانك جونسون أن الثورات تسعى للحلول محل الدولة، لذلك لا يمكن اعتبارها تغييرًا في النظام السياسي Political Order. ويقدم كرين برينتون تعريفًا أكثر مرونة، فالثورة بالنسبة إليه هي تغيير مفاجئ وجذري، تحل فيه جماعة غير حاكمة محل جماعة أخرى تسيطر على نظام سياسي في إقليم جغرافي معيّن. ويرى ستيفن والت أن الحالة الثورية تحصل عندما تتمكّن القوى الثائرة من هزيمة النظام القديم وإقامة نظام سياسي مختلف جذريًا عن النظام البائد. وليس إسقاط رأس السلطة فحسب، أو تغيير الحكومة نتيجة للصراع بين النظام والثورة. أما عزمي بشارة، فيرى أن الثورة هي حركة شعبية واسعة تسعى لتغيير النظام السياسي القائم، وقد تتحوّل إلى عملية تاريخية طويلة، ولا يُشترَط نجاحها كي تُعدّ ثورة. وهو بذلك يرفض مقاربات هنتنغتون (اشتراط التغيير الجذري الناجح) ووالت (ربط الثورة بالانتصار الكامل)، لأن الثورة تُعرّف بنتائجها، لا بظروف نشوئها ومسارها. ينظر: عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 15–50؛ عزمي بشارة، **سورية درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 25–90؛

Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven & London: Yale University Press, 1968), p. 264; Hank Johnston, *States and Social Movements* (Cambridge: Polity Press, 2011), p. 136; Crane Brinton, *The Anatomy of Revolution* (New York: Vintage book, Inc., 1938), p. 4; Stephen M. Walt, *Revolution and War* (New York: Cornell University Press, 1996), p. 20.

الدول وتوجّهاتها، أو الفصل بين المجالين، في ضوء التداخلات الكبرى بينهما نتيجة العولمة، الاقتصادية خاصة، وتطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال، وتغيّر مفهوم السيادة وعودة الأوبئة والجوائح وتسارع التغيرات المناخية والبيئية. يترتب على ذلك أن الثورات مهما غرقت في محلّيتها ودوافع قيامها، فإنها في اللحظة التي تندلع فيها تتوقف عن كونها شأنًا داخليًا بين حكومة ومعارضة أو نظام وشعب أو مستبدّ ودعاة حرية؛ إذ إنها سرعان ما تتحول إلى شأن إقليمي ودولي.

وتستجيب الدول، المجاورة خاصة، أو التي يُحتمَل أن تتأثر بالثورات، بسرعة لأي اضطرابات داخلية في دول أخرى، فللاحتجاجات، شأنها شأن الجوائح، صفة الانتشار، خاصة إلى دول أو مناطق شبيهة في مجال السياقات الثقافية والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو البنية المؤسسية والتركيبة الديموغرافية، كما تؤثّر نتائجها بشدة في موازين القوى الإقليمية. وقد تحوّل هذا الميل أو النزوع (انتشار الثورات وردات الفعل عليها) إلى ما يشبه النمط Pattern في موجات التغيير الكبرى عبر التاريخ، كما في ثورات عام 1848 الأوروبية، وثورات عام 1989 التي اجتاحت دول المعسكر الشرقي، بعد انهيار جدار برلين، وثورات عام 2011 العربية التي انتشرت سريعًا على امتداد المنطقة العربية في شمال أفريقيا وغرب آسيا، بعد انطلاقها من تونس.

على الرغم من ذلك، ومع أن الثورات ليست ظواهر معزولة، فإن العديد من الباحثين لا يبدون اهتمامًا كافيًا بالسياقات السياسية والماديـة، الإقليمية والدولية، السائدة وقت حدوثها. والواقع أن الظروف الدولية كما العوامل المحلية تؤدي أدوارًا مهمة، إن لم يكن في إشعال الثورات، فبالتأكيد في تحديد نتائجها، وأحيانًا في الحالتين معًا. فالعوامل الدولية دائمة الحضور في الثورات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال تقلّب أسعار السلع في الأسواق (النفط، والمعادن، والسلع الاستهلاكية مثل القمح والأرز ... إلخ)، أو عبر الأزمات المالية والاقتصادية العالمية (مثل أزمتَي عامَي 1929 و2008)، أو من خلال التنافس الصناعي وفرض إجراءات حمائية (كان فرض إجراءات حمائية في الولايات المتحدة بعد أزمة عام 1929، أحد أسباب وصول النازية إلى الحكم في ألمانيا في عام 1933، ومن ثم اندلاع الحرب العالمية الثانية بعد ستة أعوام). وفي عامَي 2022 و2024، برز خصوصًا دور التضخّم على المستوى العالمي الناجم عن ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة (بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية)، ورفع أسعار الفائدة، وارتفاع قيمة الدولار، وتأثير ذلك في الدين العام للدول، الفقيرة منها خاصة، وانقطاع سلاسل التوريد وانخفاض الطلب على السلع والطاقة خلال أزمة وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، ما تسبّب في وقوع احتجاجات في دول مختلفة حول العالم (بنغلاديش ونيبال والمغرب، وغيرها).

وتكون العوامل الدولية حاضرة بصورة أكثر مباشرة في تحديد نتائج الثورات وحركات الاحتجاج بفعل التنافس بين الدول ذات المصلحة، كأن يُقدَّم الدعم السياسي أو الاقتصادي أو العسكري إلى أحد الأطراف في صراع داخلي، أو يُفرَض حصار وعقوبات ضد طرف آخر. وقد يصل الأمر إلى حد إرسال جيوش لمساعدة حليف أو مواجهة خصم، أي التحوّل إلى طرف مباشر في القتال. وقد حدث هذا على مر التاريخ؛ إذ تصدّت الدول الأوروبية، المحافظة عمومًا، بوسائل عسكرية، لتداعيات الثورة الفرنسية، وأعادت النظام الملكي إلى الحكم عام 1814، في حين شاركت فرنسا مباشرة في القتال إلى جانب الأميركيين في الثورة ضد الحكم البريطاني (1776-1783)، وتدخّل البريطانيون والفرنسيون عسكريًا في محاولة لإسقاط البلاشفة الذين وصلوا إلى الحكم في روسيا بعد انهيار النظام القيصري، في ثورة عام 1917. وتدخّل حلف شمال الأطلسي "الناتو" عسكريًا إلى جانب الثوّار الليبيين بهدف إطاحة نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا (2011)، وتدخّلت روسيا وإيران إلى جانب النظام السوري (2011-2024) لمنع إسقاطه. وقد تدخّلت الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية في أكثر من مئتَي حالة حول العالم بهدف إطاحة حكومة معادية، أو دفاعًا عن حكومة حليفة[20]. وفي العموم، هناك مدرستان رئيستان في فهم الثورات وتحديد نتائجها، تتمحور الأولى حول الدولة وعلاقتها بالمجتمع State-centric Approach؛ وتنظر إليها الثانية من زاوية القوة وبنية النظام الإقليمي والدولي System Approach.

ثانيًا: المدارس الفكرية والثورة السورية

تقدّم الحالة السورية مساهمةً نظرية وتطبيقية مهمة لفهم العلاقة بين الخارج والداخل، وأهمية التفاعل بينهما في تحديد مصير الصراعات الأهلية في الدول المحورية المنقسمة بشدة على نفسها، ويميز الباحثون بين مدرستين في فهم أسباب الثورات ونتائجها.

1. المدرسة المتمركزة حول الدولة

تركز هذه المدرسة على العوامل الداخلية في قيام الثورات وتقرير مصيرها (نجاح، فشل، حرب أهلية)، وإن كانت لا تهمل كلّيًا دور العوامل الخارجية. وقد ناقش كل من جاك غولدستون[21] وبارينغتون

20 Heather Stephenson, "U.S. Foreign Policy Increasingly Relies on Military Interventions," *Tufts Now*, 16/10/ 2023, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F3e8

21 Jack A. Goldstone, *Revolution and Rebellion in the Early Modern World* (Berkeley: University of California Press, 1991).

مور[22] وسعيد أمير أرجموند[23] وتيدا سكوكبول[24] وفريد هاليدي[25] وتيد غور[26] عوامل قيام الثورات، بما فيها تلك المتّصلة بالخارج، مثل قدرة الدولة على مواكبة المنافسة الدولية في مجال التكنولوجيا والاقتصاد والدفاع. ويرى غولدستون في دراسته التي تناولت الثورات التي حصلت في إنكلترا وفرنسا والدولة العثمانية والصين، بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، أن هناك علاقة لا تخطئها العين بين الثورة والنمو السكاني والتضخم، حيث ينشأ تناقض بين النخبة التي تتمتع بالثروة والسلطة، وهي تحاول الحفاظ على الوضع القائم، لأنها مستفيدة منه، والفئات المتضررة التي تحاول تغييره. لكن الثورة تنفجر، فحسب، عندما يواجه مجتمع ما ثلاث أزمات متزامنة: 1- اندلاع أزمة مالية-اقتصادية حادّة؛ 2- حصول انقسام بين النخب بشأن كيفية مواجهة الأزمة أو إمكانية ذلك، وتنامي الشكوك في قدرة النظام على الصمود أمام الحركة الاحتجاجية؛ 3- وجود احتمالية عالية للحشد والتعبئة بين الفئات الاجتماعية المحرومة بهدف إسقاط النظام القائم. لكن غولدستون عاد، في دراسة له نشرها في مجلة *Foreign Affairs*، ليقرّ بأهمية العامل الخارجي في تحديد مصير الثورة[27]، مشيرًا إلى أن سحب إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان (1981-1989) دعمها لنظام حكم الرئيس الفلبيني الأسبق فرديناند ماركوس، عام 1986، أدى إلى انهياره، حيث تعتمد الأنظمة الضعيفة في الدول الطرفية على الدعم الخارجي من أجل أن تبقى وتستمر، وما إن يُسحَب هذا الدعم حتى يتداعى النظام، إذا واجه معارضة قوية لحكمه. وحتى تنجح الثورة، في رأي غولدستون، يجب توافر العوامل التالية:

أ. تمكّن المعارضة من نزع شرعية النظام الحاكم، وتكريس النظرة إليه باعتباره غير قابل للإصلاح، وبات يمثّل تهديدًا لمستقبل البلد وبقائه.

ب. نأي النخب، العسكرية خاصة، بنفسها عن النظام، وفقد الرغبة في الدفاع عنه.

ج. نجاح المعارضة في تعبئة جزء مهمّ من السكان ضدّه.

د. امتناع القوى المهتمة في النظامَين الإقليمي أو الدولي عن التدخّل للدفاع عن النظام، أو كبحه عن استخدام العنف، أو درجات مرتفعة منه، للدفاع عن نفسه[28].

يركّز عزمي بشارة، في كتابه **في الثورة والقابلية للثورة**، على الشروط البنيوية التي تجعل مجتمعًا ما "قابلًا للثورة"، مميّزًا بين أسباب اندلاعها ومسارات تطوّرها، منطلقًا من فكرة محورية مفادها أن الثورات لا تُنتَج بفعل عوامل خارجية أو مؤامرات، بل تنشأ أساسًا من أزمات داخلية تتعلق بشرعية الدولة واختلال علاقتها بالمجتمع، وتآكل قدرتها على تمثيل الإرادة العامة[29]. ويشير بوضوح، أيضًا، إلى أن العوامل الخارجية، الإقليمية والدولية، تؤدي دورًا حاسمًا في تحديد مآلات الثورات ونتائجها، سواء عبر الدعم أو الإجهاض أو إعادة التشكيل. ويشدد على الدور الذي يضطلع به موقع الدولة الجيوسياسي في ذلك[30]. وبهذا يربط بشارة اندلاع الثورة بأزمات الدولة وبنيتها، كما في مقاربات علم الاجتماع السياسي، التي تبرز بوضوح أيضًا عند سكوكبول[31] لكنه يركز أكثر على دور الفاعل السياسي والهوية الوطنية في السياق العربي، مع عدم إغفال أهمية العوامل الخارجية في تقرير مصيرها.

إن عدم استجابة الحكومات لتطلّعات شعوبها قد يؤدي إلى اضطرابات، لكن فرص الثوار/ المحتجين في إسقاط الحكومة تعتمد على مستوى الدعم الذي يتلقاه طرفًا الصراع من الخارج، ما إن تتحوّل الاحتجاجات إلى ثورة أو عصيان أو تمرّد. وتحتاج الثورات/ حركات التمرد كلها إلى دعم خارجي حتى تصل إلى نقطة التوازن، أو تؤخذ مطالبها في الحسبان. ودع جانبًا مسألة إطاحة النظام/ الحكومة التي تملك وسائل العنف والسيطرة. تتعرّض الثورة للهزيمة، غالبًا، إذا فشلت في الحصول على دعمٍ خارجي كافٍ لمواجهة القوة التي يملكها النظام، خاصة إذا وقفت المؤسسة العسكرية خلفه. وفي هذه الحالة،

22 Barrington Moore Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World* (London: Penguin University Books, 1966).

23 Said Amir Arjomand, *The Shadow of God and the Hidden Imam: Religion, Political Order, and Societal Change in Shi'ite Iran from the Beginning to 1890* (Chicago: University of Chicago Press, 1984).

24 Theda Skocpol, "France, Russia, China: A Structural Analysis of Social Revolutions," *Comparative Studies in Society and History*, vol. 18, no. 2 (April 1976), pp. 175-210, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/hBy2sRZ; Theda Skocpol, *Social Revolutions in the Modern World* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).

25 Fred Halliday, *Revolution and World Politics: The Rise and Fall of the Sixth Great Power* (Durham, Duke University Press, 1999).

26 Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel*, 3rd ed. (Princeton: Princeton University Press, 1972)

27 Jack A. Goldstone, "Understanding the Revolutions of 2011: Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies," *Foreign Affairs*, 14/4/2011, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9GPjS

28 Ibid.

29 بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، ص 15–50.

30 بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية**، ص 25-90.

31 Skocpol, *Social Revolutions in the Modern World*.

تُعدّ نتيجة الثورة (نجاحها أو فشلها) هي المتغير التابع. أما الدعم الخارجي، فهو المتغيّر المستقل الذي غالبًا ما يحدّد تلك النتيجة.

لقد تضافرت مجموعة كبيرة من العوامل الداخلية التي أدّت إلى اندلاع الثورة السورية، جوهرها الاستياء من الفساد والاستبداد وسيطرة نخبة محدودة على مصادر القوة والثروة. أما الأسباب المباشرة، فتمثّلت في زيادة أسعار المحروقات بنسبة 350 في المئة منذ عام 2008، وارتفاع أسعار الغذاء، والجفاف الذي استمر سنوات عديدة، وفتح الأسواق السورية أمام السلع المستوردة (من تركيا خصوصًا بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة معها عام 2007)، ما أدّى إلى الإضرار بأصحاب المصانع والحِرَف وورش العمل الصغيرة، إضافة إلى حملات الحكومة في مكافحة التهريب الذي يعتمد عليه سكان المناطق الحدودية مع لبنان والعراق خصوصًا، من دون إيجاد فرص عمل بديلة، وغياب التوازن في التنمية بين الريف والمدينة، وانهيار القطاع العام، وانسحاب الحكومة من النشاط الاقتصادي، وتزايد عدد السكان، ومعه نسبة الشباب المتعلمين وارتفاع نسب البطالة بينهم وعدم قدرة الحكومة على مجاراة التحديات التي تفرضها العولمة والتكنولوجيا [32]. لكن، في اللحظة التي اندلعت فيها الثورة، بدأت دول الإقليم تتحرك لاقتناص الفرص، أو تحديد المخاطر ودفعها عنها. ولأن الأنظمة العربية تعتمد في بقائها على الدعم الخارجي، ولأن سورية بلد محوري، فقد كان من السذاجة الاعتقاد أن الثورة السورية ستبقى شأنًا داخليًا، حتى لو كانت دوافعها كذلك، وإذا كانت الثورة شأنًا غير داخلي، فمن غير المنتظر إذًا أن تتقرر نتيجتها في الداخل، أو من طرف القوى المحلّية المتصارعة فيها. صحيح أن المعارضة السورية تمكّنت في نهاية المطاف من إسقاط نظام الأسد، لكن المؤكد أنه لولا أزمة المصارف اللبنانية (2019)، والعقوبات الأميركية التي اشتدت بعد فرض قانون قيصر (2020)، والتغيّرات التي طرأت على البيئة الإقليمية والدولية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا (2022)، وعملية طوفان الأقصى التي أطلقتها حركة المقاومة الإسلامية "حماس" (2023)، وما ترتب عليها من تغيّرات عميقة في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، لما كان ممكنًا إسقاط نظام الأسد، وهذا يدفعنا إلى الحديث عن المدرسة الثانية في فهم الثورات.

2. المدرسة النظمية

ترى هذه المدرسة أن الثورة، وإن كانت محلّية بأسبابها، لا تتحدد نتائجها داخل الدولة، بل بفعل عوامل خارجية، ووفقًا لموازين القوى بين الفرقاء الخارجيين المعنيين. وتنظر إلى تداعيات الثورة ونتائجها من زاوية القوة وبنية النظام الإقليمي والدولي، وهذا، خصوصًا، موقف أنصار النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، التي ترى أن المعضلة الأمنية القائمة، نتيجة غياب سلطة دولية قادرة على منع العدوان وفرض السلم والاستقرار، تنتج حالة من الفوضى في النظام الدولي، تشجّع على استمرار شريعة الغاب، حيث يستطيع الأقوى حماية مصالحه، في حين يرضى الأضعف بالشروط التي تُفرَض عليه[33]. في هذه البيئة، كلما ازدادت الإمكانات العسكرية لإحدى الدول تضاعفت قدراتها النسبية تجاه الآخرين، ما يدفعهم إلى زيادة قدراتهم في المقابل، خشية أن يتخلفوا عن مجاراتها في القوة، فيصبحوا تحت رحمتها[34]. وتجعل هذه البيئة الدولَ في حالة دائمة من الترقب وعدم الثقة بالآخرين، وفي سعي دائم لتحقيق الأمن في نظام تعتمد الدولة فيه كلّيًا على نفسها. في وضعية الخوف تلك وانعدام الأمن، تنخرط الدول في مسعى لا يتوقف لتحسين قدراتها الاقتصادية، وتحديث إمكاناتها العسكرية وتطويرها، حتى تزيد قدراتها النسبية تجاه خصومها، بينما تعمل سياسيًا ودبلوماسيًا على زيادة حلفائها وتقليل أعدائها في النظام الإقليمي والدولي.

ولضمان أمنها ومنع خصومها من تحقيق مصالحهم على حسابها، تتبنى الدول ذات المصلحة سياسات تقف فيها إلى جانب سلطات الدول التي تواجه ثورات أو اضطرابات، أو ضدّها، بغرض التأثير في نتيجة الثورة وتجييرها لمصلحتها. بمعنى آخر، تتدخل الدول، بدعوة أو من دون دعوة، في الشؤون الداخلية لدول أخرى تواجه اضطرابات من أجل خدمة مصالحها. وتختار الدول المهتمة في هذه الحالة الوقوف مع الحكومة/ النظام، أو مع المحتجين/ الثوار بحسب مصالحها. فإذا كانت الدولة المهتمة تقف مع الحكومة التي تتعرّض للثورة، فهي تسعى للحفاظ على الوضع القائم. أما إذا كانت تقف مع الثوار/ المتمردين أو المحتجين، فإنها تسعى لتغييره.

بغضّ النظر عن الأوضاع الداخلية للدولة التي تتدخّل أو شكل نظام الحكم فيها، أو قربها من محل الثورة وبُعدها عنه، فإنّ كل الدول المتدخّلة تسعى من خلال تدخّلها في الشؤون الداخلية لدول أخرى تعاني اضطرابات، أو تشهد ثورات، لتحقيق الهدف نفسه، المتمثّل في تقليل التهديدات التي يمكن أن تنشأ ضدها وتعظيم مكاسبها

32 ينظر: مروان قبلان، "لماذا انهارت 'دولة البعث' في سورية؟"، **سياسات عربية**، مج 9، العدد 53 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2021)، ص 20.

33 John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: W. W. Norton & Company, 2003); Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Boston: McGraw-Hill, 1979).

34 هذا ما يذهب إليه ميرشايمر، وتسمى الواقعية الهجومية، ينظر:
John J. Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War," in: Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones & Steven E. Miller (eds.), *The Perils of Anarchy: Contemporary Realism and International Security* (Cambridge, MA: MIT Press, 1995), pp. 78-129.

وحرمان خصومها من انتهاز الفرصة لزيادة قوّتهم. لذلك تمثّل الثورات أو الاحتجاجات فرصة بالنسبة إلى بعض الدول لتحقيق هذه الأهداف، بينما تمثّل بالنسبة إلى دول أخرى خطرًا ينبغي لها درؤه، وفي كلتا الحالتين، تندفع الدول إلى التدخّل على نحو تلقائي.

في بعض الحالات، لا تكون الطريقة الأفضل لفهم مسار الثورات وتفسير نتائجها من خلال النظر إلى الميدان المحلّي أو الصراع الداخلي في الدولة التي تحصل فيها الثورة، بل عبر سياسات الدول الأجنبية ذات المصلحة، لأن ما يجري على الأرض يغدو ترجمة لصراع الإرادات بين هذه الدول، عبر وكلاء محليين. ويرى كينث والتز[35] وجون ميرشايمر[36] وستيفن والت[37] أن الدول لا مفر لها من التدخّل في شؤون الدولة التي تشهد ثورة أو اضطرابات، والعمل على توجيه مسار الأحداث نحو مآلات تخدم مصالحها، شرط أن تكون قادرة على ذلك، وتتوافر الظروف الملائمة. إذا كانت الحكومة حليفة لحكومة خارجية، فسوف تتدخل الأخيرة إلى جانب الأولى للقضاء على التمرّد. وإذا كان المعارضون حلفاء مع الخارج، فسوف تتدخل الحكومات الخارجية/ الحليفة لتقويض الحكومة القائمة ومساعدة الثوار على إسقاطها. وتنحاز الأطراف الخارجية إلى الجهة التي تخدم مصالحها، بغضّ النظر عن موقعها في الصراع المحلي، وفي بعض الأحيان بغضّ النظر عن اتفاقها/ اختلافها أيديولوجيًا معها. هذا سلوك تلقائي للدول في النظام الدولي، وبناء على ذلك، تكون النتيجة إما حربًا باردة، وإما حربًا بالوكالة بين الدول الخارجية المتدخّلة، حيث يدعم كل طرف حلفاءه، وإما حربًا مباشرة مفتوحة عندما يتدخّل الحليف الخارجي للقتال إلى جانب حلفائه المحليين ضد العدو المشترك، وهو ما فعلته روسيا في سورية (أيلول/ سبتمبر 2015)، وما فعلته السعودية في اليمن (آذار/ مارس 2015)، والولايات المتحدة التي حاربت إلى جانب الميليشيات الكردية في سورية، وإلى جانب الميليشيات الشيعية في العراق للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، في الفترة 2014-2017.

لا تؤدي الثورات إلى حصول تغيير داخلي في أنظمة الدول التي تحصل فيها الثورة فحسب، بل تفضي غالبًا إلى تغيير سياساتها الخارجية، وهذا أمر يؤثر في موازين القوى الإقليمية. بهذا المعنى، فإن الثورة أو الاحتجاج أو العصيان، في منطقة الشرق الأوسط خصوصًا (وفي أي مكان آخر عمومًا)، ليست شأنًا داخليًا أبدًا، والاضطرابات التي تحصل في الدول لا تؤثر فيها وحدها، بل تتعدّاها إلى خارجها.

بهذا المعنى، وعلى الرغم من أن عوامل نجاح الثورات أو فشلها تتعدّد وتختلف من حالة إلى أخرى، فإنّ سعي الدول الخارجية للتدخّل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة التحكّم في النتائج وتجييرها لمصلحتها يؤديان دورًا كبيرًا في تحديد مصيرها. وفي هذا الصدد، يُعدّ الإحجام عن التدخّل (إذا كان ممكنًا) أيضًا موقفًا يُراد به الوصول إلى نتيجة معيّنة. لقد فشلت انتفاضات الشيعة والكرد في العراق، عام 1991، في إسقاط حكم الرئيس الأسبق صدام حسين نتيجة إحجام الأطراف الإقليمية (دول الخليج وتركيا) والدولية (الولايات المتحدة) عن دعمها، خوفًا من أن يؤدي سقوط النظام إلى اتّساع دائرة النفوذ الإيراني، بالنسبة إلى دول الخليج، أو تفكك العراق وتشجيع الطموحات الانفصالية للأكراد في عموم المنطقة، بالنسبة إلى تركيا.

كان للقوى الخارجية الدور الأكبر في تحديد مصير عدد من ثورات "الربيع العربي" (2011)، سواء تجاه إسقاط النظام القديم وتحقيق تطلّعات الجماهير الثائرة (ليبيا)، أو في إخماد الثورة وإبقاء النظام القائم (البحرين)، أو في تحويل الصراع إلى حرب أهلية طويلة (اليمن وسورية)، أو في إجهاض الثورة وإعادة قوى النظام القديم (مصر). وفي حالة مصر، وعلى الرغم من أن العوامل الداخلية، خصوصًا انقسام القوى المعارضة للنظام وتحالف بعضها مع الجيش ضد بعضها الآخر، كانت الأساس في إجهاض نتائج الثورة، فإن الدعم الخارجي كان مهمًا أيضًا في تثبيت دعائم الانقلاب. بهذا المعنى، عندما تتنامى التدخّلات الخارجية، لأسباب مختلفة، منها أهمية الموقع الجيوستراتيجي للدولة، ولأسباب داخلية، مثل انقسام القوى الثورية وطموحات الجيش السياسية، لا تعود إرادة الشعب، مهما كانت التضحيات، العامل الحاسم في نجاح الثورة.

وبغضّ النظر عمّا إذا حصل التدخّل الخارجي لدعم النظام أو المعارضة، فإن نتائجه يحدّدها حجم الدعم الذي يحصل عليه كل طرف من حلفائه. فإذا تدخّلت دولة (أ)، سواء لإسقاط الحكومة أو سحق المعارضة في دولة (ب)، فإن (أ) قادرة على تحقيق أهدافها مهما تكن، ما دامت دولة (ج) ودولة (د) تقفان على الحياد، كما حصل في ليبيا والبحرين. في كلتا الحالتين، نجح التدخّل الخارجي في تحقيق أهدافه (إسقاط النظام في الأولى، وسحق المعارضة في الثانية). ويعود سبب ذلك إلى أن الدعم الخارجي الفعلي للطرف المقابل لم يكن متوافرًا. أما في سورية واليمن، فقد تحوّل الصراع إلى حرب وكالة طويلة بسبب حصول دعم كبير لطرفَي الصراع، مع أفضلية للنظام الذي تلقّى دعمًا عسكريًا مباشرًا (من روسيا وإيران في الفترة 2013-2023)، وفي اليمن (من السعودية والإمارات العربية المتحدة)، ما حال دون سيطرة الحوثيين على كامل أرجاء البلد، وحسم

35 Waltz.

36 Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*.

37 Stephen M. Walt, *Revolution and War* (New York: Cornell University Press, 1996), pp. 32-33.

الصراع لمصلحتهم. لكن عندما تغيّرت الظروف الإقليمية والدولية في سورية، حيث انشغلت روسيا بحربها في أوكرانيا عن دعم النظام السوري، ووجّهت إسرائيل ضربة قاصمة إلى حزب الله وقدرات إيران العسكرية وحلفائها في سورية، سقط نظام الأسد، بعد أن استغلت المعارضة الفرصة السانحة لحسم الصراع لمصلحتها.

يتحدّد مصير الثورات في هذه الحالات، إلى حدّ كبير، بفعل تدخّل دول قوية (بدرجات متفاوتة) تسعى إلى تعظيم مكاسبها وتقليل خسائرها، في حال ذهبت الأمور في اتجاهات مغايرة لمصالحها. وقد بيّنت التجارب أن ازدياد عدد الدول المتدخّلة عند اندلاع ثورة في دولة ثالثة يرفع احتمالات أن تحوّل الثورة إلى صراع أهلي أو إلى حرب أهلية ذات امتدادات إقليمية ودولية، كما أن تعدد الأقطاب الخارجية المتدخّلة في الصراع الأهلي وتعارض مصالحها يسهمان في إطالة أمد الحرب وتصاعدها، وتحوّلها إلى مجموعة من الحروب المتداخلة ضمن حرب واحدة[38]. ويمكن أن تتحوّل إلى حرب الجميع ضد الجميع، حيث تتقاتل كل الأطراف، في الوقت نفسه، كما حدث في سورية بعد صعود داعش، وتدخّل الولايات المتحدة وروسيا عامَي 2014 و2015 على التوالي.

يمكن الدول المتنافسة التدخّل مباشرة، أو استخدام وكلاء محلّيين من المعارضة، أو دعم فلول النظام القديم لاستعادة الدولة. فقد أرسل الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) قوات للقتال ضد البلاشفة في الفترة 1918-1920، ودعموا قوى محلّية أيضًا ضد النظام الثوري الروسي[39]. بينما رعت الولايات المتحدة، عام 1961، زمرة معارضة للنظام الثوري في كوبا، غالبيتها من المنفيين الكوبيين الذين فرّوا إلى الولايات المتحدة بعد استيلاء الثوار الشيوعيين على السلطة بزعامة فيدل كاسترو، عام 1959، وضمّت أيضًا بعض العسكريين الأميركيين[40].

في بعض الحالات، قد تلتمس حكومة، مهدّدة بالاضطرابات الداخلية أو الثورة، المساعدة من الدول المجاورة والحلفاء لضمان بقائها، كما حدث عندما استنجد الرئيس الكازاخي، قاسم جومارت توكاييف، بمنظمة "معاهدة الأمن الجماعي" التي تقودها روسيا، لقمع الاحتجاجات التي اندلعت في بلاده بعد رفع أسعار الغاز المستخدم في محركات السيارات، في كانون الثاني/ يناير 2022. وقد تفعل الحركة الاحتجاجية الأمر نفسه إذا ثبت أن ذلك حيوي لتحقيق أهدافها. وفي الواقع، يتوقّف نجاح حركة الاحتجاج أكثر من بقاء النظام نفسه على الدعم الخارجي[41]. فالأنظمة تكون عادة أفضل تجهيزًا لمحاربة التمرّد أو قمع الاحتجاج، لأنها تسيطر على وسائل الإعلام والقوات المسلحة، وعادة ما تكون بحوزتها موارد مالية أفضل، كما حدث في ليبيا عام 2011.

يشجع أيضًا احتمال انتشار الثورة إلى دول أخرى على التدخّل[42]، فالخوف من مفعول الدومينو، سواء أكان هذا الخوف حقيقيًا أم متخيّلًا، بعد اندلاع ثورة ما، غالبًا ما يدفع الدول المجاورة إلى التدخل لمنع انتقال الاضطرابات إليها[43]، كما حدث في تدخل قوات درع الجزيرة في البحرين، في شباط/ فبراير 2011، والتدخل الروسي في كازاخستان، في كانون الثاني/ يناير 2022؛ إذ داومت روسيا على اعتبار الثورات (الملوّنة خصوصًا) في محيطها مؤامرةً غربية، هدفها النهائي إحاطة روسيا بنُظم معادية وإسقاط نظامها. وتبرز العوامل الأيديولوجية أيضًا في حسابات الدول في زمن الثورة. وتميل النُظم المتماثلة في توجّهاتها الأيديولوجية أو مواقفها السياسية إلى إبداء التعاطف المتبادل. وفي هذا السياق، قد يجد الليبراليون أسبابًا لمصلحة التدخّل من أجل تعزيز القيم الليبرالية، بالقدر الذي يجد فيه الواقعيون أسبابًا للتدخل لدواعي الأمن القومي[44].

من الممكن إلى حدٍّ ما، تفسير ما انتهت إليه الثورات العربية، في هذا السياق؛ إذ اضطرت قوى الخارج، مدفوعةً بمعضلتها الأمنية أو/ ومصالحها الوطنية ومواقفها الأيديولوجية، إلى التدخّل ومحاولة التحكّم في مسار الثورات لمصلحتها. والواقع أن الأنظمة والمعارضة سعت بالطريقة نفسها، ضمن مجريات الثورات العربية، للحصول على دعم خارجي، وترجيح كفة الصراع لمصلحتها. وفي سياق تنافسي، تسارع القوى الخارجية إلى الاستجابة لدعوة التدخّل. ويُعَدّ البعد الخارجي هنا أمرًا أساسيًا لفهم مسار العملية الثورية ونتائجها، وسواء أأدى الأمر إلى نشوء ديمقراطية هشّة، كما حدث في تونس، أم تطوّرت الأوضاع إلى حالة من الفوضى، كما حصل في ليبيا واليمن، وسورية خصوصًا، فإن ذلك يتوقّف إلى حدٍ كبير على حجم الدور الذي أدّته الأطراف الفاعلة الخارجية في الأزمة، سواء في سعيها لدعم التغيير أو إبقاء الوضع القائم على ما هو عليه.

الواقع أن غالبية الثورات، ولا سيما تلك التي تحدث في سياقات تنافسية، تجتذب تدخلًا خارجيًا لدعم طرف أو آخر في نزاع داخلي، لكن أحيانًا يزيد غياب التدخّل الخارجي من فرص إسقاط النظام

38 Christopher Philips, "The International System and the Syrian Civil War," *International Relations*, vol. 36, no. 3 (2022), pp. 358-381.

39 Patrick J. Conge, *From Revolution to War: State Relations in a World of Change* (USA: The University of Michigan Press, 2000).

40 Bard E. O'Neill, *Insurgency & Terrorism: From Revolution to Apocalypse*, 2nd ed. (Washington, DC: Potomac Books, 2005).

41 Ibid.

42 Walt, p. 30.

43 Halliday, pp. 230-233.

44 Ibid., p. 227.

القديم، وفي حالات نادرة، يؤدي إلى التحوّل إلى الديمقراطية. فعندما أحجمت الولايات المتحدة عن التدخّل لدعم الرئيس فرديناند ماركوس في الفلبين عام 1986، نجحت الثورة في إجباره على التنحّي. وقد أتاح رحيله إجراء انتخابات حرّة وتشكيل حكومة ديمقراطية. هنا يبدو واضحًا أن رفع الدعم الأجنبي عن نظام يفتقر إلى الشرعية المحلّية والدعم الشعبي يؤدّي إلى انهياره، شرط أن يبقى الجيش محايدًا. وعلى الرغم من أن الحرب الباردة كانت في أوجها، لم تشعر الولايات المتحدة بالقلق من احتمال استيلاء الشيوعيين على السلطة، فأحجمت عن دعم حليف قديم، وذلك لأنها كانت مدركة أن للحكومة الجديدة توجّهات ليبرالية، وأنها ستحافظ على التحالف معها[45]. وحصل الأمر نفسه في مصر عام 2011، عندما سمح غياب التدخّل الخارجي على نحو واسع بدفع الرئيس محمد حسني مبارك (1981-2011) إلى التنحّي مع التزام الجيش، الوثيق الصلة بالولايات المتحدة، بقيادة المرحلة الانتقالية، قبل أن يغيّر موقفه وينقضّ على الرئيس المنتخب محمد مرسي، بدعم إقليمي، ويطيح العملية الديمقراطية[46]. وعلى النقيض من ذلك، تدخّلت الولايات المتحدة عام 1973 لإطاحة حكومة الرئيس المنتخب سلفادور أليندي Salvador Allende اليسارية والمؤيدة للاتحاد السوفياتي في تشيلي، واستبدلتها بنظام عسكري. وهكذا، فإن مصير الثورة في سياق تنافسي، هنا، واحتمال أن تفضي إلى إنشاء ديمقراطية أو دكتاتورية، تقرّره العوامل الخارجية أكثر من أي شيء آخر.

لا تسقط النظم الاستبدادية، التي تكون نواتها الأمنية والعسكرية الصلبة متماسكة، عادة بفعل الاحتجاجات أو الاضطرابات الداخلية، بل قد يحصل ذلك بتدخّل خارجي يساعد التمرّد في الداخل على إسقاط النظام، ويتّخذ هذا التدخل الخارجي ثلاثة أشكال:

أ. تدخّل فاعل، بمعنى أن يأتي مباشرة، ويكون في صورة عمل عسكري يؤدي إلى إسقاط نظام قائم واستبداله أو دعم النظام القائم وضمان بقائه، كما حصل في التدخلات العسكرية السوفياتية في المجر (1956) وتشيكوسلوفاكيا (1968). وقد يأتي التدخّل على شكل دعم مجموعات التمرّد أو المعارضة، أو فرض عقوبات اقتصادية قاسية تؤدي إلى إضعاف النظام، ومن ثم تسهيل إسقاطه. وقد يجري باستخدام أكثر من أداة (عمل عسكري وعقوبات)، كما حصل في صربيا (2000)، عندما أطيح نظام سلوفودان ميلوزوفيتش، أو باستخدام الأدوات كلها الممكنة مجتمعة (عمل عسكري، دعم التمرد، عقوبات اقتصادية)، كما حصل عند إطاحة حكم القذافي في ليبيا (2011).

ب. تدخل سلبي، وقد يكون التدخل سلبيًا، والمقصود به أن ترفع الدولة الخارجية الراعية للنظام الغطاء عنه وتسمح بإسقاطه، وهو ما حصل لنظام الشاه في إيران (1979) وفرديناند ماركوس (1986) وحسني مبارك (2011)؛ إذ، في هذه الحالات كلها، تخلّت واشنطن عن دعم حلفائها وسمحت بإسقاطهم، لعدم جدوى الاستمرار في دعمهم، ووجود احتمالية للتعامل مع النظم الجديدة. وقد يحصل العكس، أي أن تتخلّى الدولة الداعمة عن المعارضة، كما حدث في تخلّي واشنطن عن الأكراد والشيعة في انتفاضة عام 1991 ضدّ نظام صدام حسين، وتخلّي شاه إيران عن التمرّد الكردي في شمال العراق بعد توقيع اتفاقية الجزائر (1975).

ج. قد يكون فعل العامل الخارجي نتيجة جانبية لصراع إقليمي أو دولي، ويمكن أن نضع في هذه الخانة سقوط نحو عشرين نظامًا بوصفه عارضًا أو نتيجة جانبية لانتهاء الحرب الباردة (ثمانية منها في أوروبا، وستة منها في أوروبا الشرقية، إضافة إلى ألبانيا والاتحاد السوفياتي). وفي أفريقيا، سقط نظام منغيستو هيلامريام في إثيوبيا (1991)، وسياد بري في الصومال (1991). وفي آسيا، سقط النظام الشيوعي في منغوليا (1990)، والنظام اليساري في اليمن الجنوبي الذي لجأ إلى الوحدة مع الشمال (1990). وفي أميركا اللاتينية، سقط نظام أوغستو بينوشيه في تشيلي (1990)، ونظام الساندينيستا في نيكاراغوا (1990). وفي سورية، سقط نظام الأسد بوصفه عرضًا جانبيًا لمجموعة من الأزمات والحروب، أبرزها الحرب الروسية - الأوكرانية والحروب التي أعقبت عملية طوفان الأقصى.

ثالثًا: جدلية الداخل والخارج في فهم الثورة والصراع على سورية

من بين الدول العربية التي اندلعت فيها ثورات، في مطلع عام 2011، بدت سورية البلد الأقل عرضةً للثورة[47]، على الرغم من توافر أسبابها كلها، شأنها شأن غيرها من دول "الربيع العربي"، بما في ذلك استشراء الفساد وعدم التوازن في التنمية وغياب تكافؤ الفرص

45 Gary Hawes, "United States Support for the Marcos Administration and the Pressures that made for Change," *Contemporary Southeast Asia*, vol. 8, no. 1 (June 1986), pp. 18-36.

46 ينظر: عزمي بشارة، **ثورة مصر، الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 51-71 و351-385.

47 Michael Bröning, "The Sturdy House That Assad Built: Why Damascus Is Not Cairo," *Foreign Affairs*, 7/3/2011, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2y7

وارتفاع معدلات البطالة وسيطرة الأجهزة الأمنية على مناحي الحياة وضعف الخدمات وتنامي عدد السكان في مقابل محدودية الموارد، وغياب الحريات والشفافية وعدم وجود نظام حكم تمثيلي حقيقي واحتكار القلّة للسلطة والثروة. إلّا أنّ سورية بدت مختلفة في جانبين مهمّين: الأول داخلي مرتبط ببنية النظام الأمنية والعسكرية؛ إذ كان الجيش يدين بالولاء للنظام لأسباب مرتبطة إمّا بتركيبته[48]، بسبب نظام الزبائنية والريع المسيطر عليه[49]؛ ما جعل من الصعوبة توقّع حصول ثورة شبيهة بثورتَي تونس ومصر[50]. والثاني هو موقع سورية الجيوسياسي وعلاقاتها الإقليمية والدولية المعقدة، التي لم تكن، في رأي بعضهم، تسمح بثورة أو تشجّع عليها، وإن حصلت، فلن تتوافر لها فرص النجاح[51]. مع ذلك، امتدت الثورات العربية إلى سورية، واندلعت الثورة، وانتهت بسقوط النظام، بعد حرب وكالة طويلة، أدّت فيها العوامل الخارجية الدور الأبرز في تحديد نتائج أطوارها كلها.

غاب في سورية، خلال أكثر من 13 عامًا، بعض أهم عناصر نجاح الثورة. صحيح أن الأزمة الاقتصادية بلغت ذروتها في نهاية عام 2010، مع تكرار مواسم الجفاف، وصحيح أن أعدادًا غفيرة من الناس نزلت إلى الساحات العامة في مدن كبرى، مثل حماة وحمص ودير الزور، وفي بعض الأحياء الطرفية من دمشق وحلب، إلّا أن هذه الكتل لم تستطع الصمود طويلًا في الشارع نتيجة العنف الشديد الذي مارسه النظام في مواجهتها. ولم تحصل انشقاقات كبيرة داخل النخبة الحاكمة. وحتى عندما حصل بعضها، مثل انشقاق رئيس الحكومة، رياض حجاب، في آب/ أغسطس 2012، لم يكن تأثيره مهمًا في بنية النظام العسكرية أو البيروقراطية. ولم يترك انشقاق عدد ليس قليلًا من الضباط أيضًا أثرًا ذا شأن، ذلك أن الانشقاقات كانت فردية (وليست على شكل ألوية أو فرق كما حصل في اليمن مثلًا)، أو أن المنشقين لم يكونوا من مرتبات وحدات قتالية مهمة أو عاملة، بل كان كثيرون منهم يخدمون في أعمال إدارية. وفي العموم بقيت المؤسسة الأمنية والعسكرية متماسكة، وتقف بقوة خلف النظام. أما الدعم الخارجي، فقد ذهب عندما جاء في الاتجاه المعاكس للحالة الليبية، حيث كان حلفاء النظام مستعدين للدفاع عنه بقوة، وحيث أن التدخل الخارجي، كما بيّنا آنفًا، في غالبية الثورات التي يحصل فيها تعادل بين قوى النظام القديم والقوى الساعية للتغيير، يؤدي الدور الأكبر في تغيير موازين القوى وتغليب طرف على آخر، وهذا ما حدث في سورية، وجعل الثورة فيها، بعكس الحالات الأخرى، تفشل في تخطّي مرحلة إسقاط النظام أكثر من 13 عامًا، إلى أن تهيّأت الظروف الإقليمية والدولية، وأدّت في نهاية المطاف إلى حسم الصراع لمصلحة قوى التغيير[52].

تجذب سورية التدخل الخارجي، ربما أكثر من غيرها من دول المنطقة، بطريقتين: الأولى بسبب انقساماتها المجتمعية العميقة؛ إذ تُعدّ نموذجًا للمجتمعات المنقسمة بعمق، نتيجة الفشل في بناء هوية وطنية جامعة. ولم يقتصر "التشويش" المتعلّق بالهوية الوطنية على المستوى فوق الوطني، الذي نشأ من رفض جزء وازن من النخب السورية الاعتراف بالتقسيمات الاستعمارية، وإصرار بعضهم على فكرة سوريا الطبيعية (القوميون السوريون)، أو باعتبارها جزءًا من أمة عربية أكبر، تبلورت أيديولوجيًا من خلال أفكار القومية العربية، وسياسيًا من خلال حكم حزب البعث الذي سيطر على السلطة منذ عام 1963، بل برز أيضًا على مستوى آخر هو المستوى تحت الوطني، الذي ارتبط بوجود انقسامات مجتمعية عميقة على صُعد مختلفة، أبرزها الانقسام بين المركز والأطراف، وبرز أكثر حدة بين المدن الكبرى (دمشق وحلب وحماة وحمص) من جهة، وأريافها، إضافة إلى المحافظات الطرفية (درعا ودير الزور ومحافظات الساحل) من جهة أخرى[53]، وفي حين ركّز نظام البعث على الهوية العربية، أيديولوجيًا؛ لتجاوز الانقسامات الطائفية والدينية، كانت سورية تعاني أيضًا انقسامات على أساس طبقي، بين النخب التجارية والإقطاعية المدينية التي ورثت الحكم من العثمانيين، وتحكّمت في السلطة بعد خروج المستعمر الفرنسي، وطبقة متوسطة كان التعليم محور صعودها، إلى جانب طبقة الفلاحين التي سلك أبناؤها طريق الجيش والحزب للسيطرة على الدولة[54]، فتعمّق الانقسام على أساس

48 بحسب مصادر عديدة، يمثّل الضباط العلويون الغالبية في الجيش السوري، وهو ما يفسر جزئيًا عدم حصول انشقاقات جماعية داخل الجيش. ينظر: حنا بطاطو، **فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم**، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 419-425.

49 Kheder Khaddour, "Assad's Officer Ghetto: Why the Syrian Army Remains Loyal," Carnegie Middle East Center, 4/11/2015, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2wy

50 Bröning.

51 ينظر: مروان قبلان، "موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية: تضارب المصالح وتقاطعها في الأزمة السورية"، في: **خلفيات الثورة: دراسات سورية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 461-500.

52 تتضح استثنائية دور العوامل الخارجية في سورية في أن الثورة السورية، من بين ثورات الربيع العربي كلها، هي الوحيدة التي احتاج إسقاط النظام فيها إلى 14 عامًا تقريبًا. قارن ببقية ثورات الربيع العربي التي انهارت أنظمتها أو رأس النظام فيها: مصر 18 يومًا (25 كانون الثاني/ يناير-11 شباط/ فبراير)؛ تونس 29 يومًا (17 كانون الأول/ ديسمبر-14 كانون الثاني/ يناير)؛ ليبيا ثمانية شهور (17 شباط/ فبراير-20 تشرين الأول/ أكتوبر)، اليمن تقريبًا 13 شهرًا (كانون الثاني/ يناير 2011-شباط/ فبراير 2012).

53 ينظر: خلود الزغير، **سورية الدولة والهوية: قراءة حول مفاهيم الأمّة والقومية والدولة الوطنية في الوعي السياسي السوري (1946-1963)** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 32-35.

54 بطاطو.

مديني - ريفي[55]، ولا شك في أن نظام البعث في مرحلة انحطاطه التي جاءت مبكرًا (في مرحلة سيطرة العسكر على الحزب)، راهن على الولاءات الطائفية والقبلية، بدلًا من مكافحتها. وأدّت هذه الانقسامات دورًا رئيسًا خلال الثورة السورية في طلب مختلف الأطراف السورية دعمًا من القوى الإقليمية والدولية، بمعنى أنه صار لكل طرف سوري ظهير إقليمي ودولي يستقوي به، وذلك نتيجة الفشل في إنتاج هوية وطنية سورية جامعة. وقد برز دور الجغرافيا والتاريخ بوضوح في تطلّع الشمال السوري إلى تركيا للحصول على الدعم، نتيجة ارتباطه التاريخي بها، بينما تطلّع الجنوب السوري إلى الأردن والخليج. وقد تشكّلت على هذا الأساس غرفتا العمليات "الموك" Military Operations Center, MOC و"الموم" Military Operations Management, MOM لدعم فصائل المعارضة المسلحة، بينما حصل نظام الأسد على أكثر الدعم من إيران والعراق وحزب الله في لبنان، ودوليًا من روسيا، وإلى حدٍ أقل من الصين.

ما إن انطلقت الثورة السورية حتى استدعت أطراف الصراع المحلية المنقسمة بعمق التدخّل الخارجي بصفة صريحة، وبالدرجة نفسها من الإصرار؛ ذلك أنّ فشل النظام في الاستجابة للمطالب الشعبية التي بدأت في صورة مطالب منادية بالإصلاح، دعاه منذ البداية إلى استدعاء الخارج من أجل تبرير استخدامه أقصى درجات العنف لقمع الحركة الاحتجاجية، فجرى التأكيد على أنّ ما يحدث لا يعدو كونه مؤامرة "كونيّة" على سورية بسبب مواقفها الإقليمية وسياساتها الخارجية[56]، وذلك على الرغم من أنّ معظم الأطراف الإقليمية والدولية كانت تُبدي في الشهور الأولى للثورة حرصًا لافتًا على عدم انزلاق البلاد إلى الفوضى، أو فقدان السيطرة على الوضع خوفًا من تكرار فوضى العراق، خصوصًا أنّ سورية مثل بقية دول المشرق العربي غنية بتنوّعها الإثني والمذهبي والطائفي[57].

أما المعارضة، وعلى الرغم من أنها كانت تفتقر إلى أي شكل من أشكال التنظيم، فإنّ بعض الشخصيات والتيارات فيها دعت مبكرًا إلى تدخّل خارجي لوقف عنف النظام، ثمّ إسقاطه، تمثّلًا بالحالة الليبية. كانت المعارضة ضعيفة وتفتقر إلى أي قدرات لمواجهة النظام الذي يسيطر على مقدّرات الدولة، ويمتلك وسائل العنف كلها. وبناء عليه، لم يكن لدى هذه المعارضة أيُّ أمل في تغيير النظام، من دون تدخل خارجي، إمّا مباشرة كما حصل في ليبيا، وإمّا عبر دعم عسكري ومالي وسياسي.

على الرغم من أنّ الثورة السوريّة لم تكن مرتبطة بسياسة سورية الخارجية أو مواقفها الإقليمية والدولية، فإنّها نتيجة الجهد المشترك للنظام والمعارضة، بدأت، منذ شهرها الخامس، تأخذ طابعًا إقليميًّا ودوليًّا. فظهرت أولًا من خلال حرب وكالة، انخرطت فيها الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة كلها (تركيا، وإيران، والسعودية، وقطر، وروسيا، والولايات المتحدة وغيرها). ثمّ تطوّر الوضع إلى أن وصل إلى مرحلة التدخّل العسكري المباشر، من جانب إيران وحزب الله أولًا، ثم عندما تولّت واشنطن تشكيل تحالف دولي لمواجهة داعش، في أيلول/ سبتمبر 2014، وصولًا إلى التدخّل العسكري الروسي لمصلحة النظام في أيلول/ سبتمبر من العام التالي، لتتحوّل سورية إلى حرب وكالة عنيفة لها امتدادات إقليمية ودولية.

أما الطريقة الثانية التي تجذب التدخلات الخارجية في سورية، فتتمثل في موقعها الاستراتيجي الذي يزيده أهمية وجود حدود لها مع إسرائيل، وإطلالتها على البحر الأبيض المتوسط، وتموضعها في قلب نظام إقليمي، ما زال يبحث عن الأمن بطريقة أحادية، تتبلور على شكل نزعات هيمنة وزعامة، أحيانًا. يضاف إلى ذلك وجود سورية في مركز خريطة الطاقة الإقليمية والعالمية؛ إذ تقع على طريق نقل الطاقة من الخليج والعراق وإيران من جهتَي الشرق والجنوب، ومصر وإسرائيل من جهتَي الغرب والجنوب إلى تركيا وأوروبا. وأدّت هذه العوامل، منذ استقلالها، دورًا مهمًا في تقرير من يحكم سورية، حيث صارت سريعًا مسرحًا لحروب الطاقة التي نشبت بين الولايات المتحدة وحليفها الإقليمي ابن سعود، من جهة، وبريطانيا وحليفها الإقليمي، الهاشميين في العراق، من جهة أخرى. وكان أبرز تجليات هذا الصراع البريطاني - الأميركي انقلاب حسني الزعيم في آذار/ مارس 1949، الذي دعمته الاستخبارات الأميركية وأطاح حكومة شكري القوتلي، لضمان الموافقة على تمرير اتفاقية خط التابلاين لنقل النفط من حفر الباطن شرق السعودية إلى صيدا على الساحل اللبناني، مرورًا بالأردن وجنوب سورية[58]. لكن انقلابًا آخر بدعم بريطاني - عراقي سرعان ما أطاح الزعيم، وجاء بسامي

55 توقّع عالم الاجتماع الفرنسي جاك ويلرس، في أربعينيات القرن العشرين، أن "العامل الأعمق والأكثر أهمية الذي سيقرر مستقبل سورية هو: ماذا سيحدث للفلاح السوري. وأن مشكلة الفلاحين ستضغط عامًا بعد عام، وكيفية حلها ستقرر ليس شكل الدولة وهيكليتها فحسب، بل مستقبل المشرق وحضارته"، ينظر: كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011** (بيروت: دار النهار، 2011)، ص 128.

56 Patrick Seal, "Assad Family Values: How the Son Learned to Quash a Rebellion from His Father," *Foreign Affairs*, 20/3/2012, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9GPTt

57 Tony Badran, "Obama's Options in Damascus: Why it's Time to Rein in Syria - and Turkey," *Foreign Affairs*, 16/8/2011, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9GPMW

58 Miles Copeland, *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics* (London: Weidenfeld & Nicolson, 1969).

الحناوي إلى الحكم، بغرض تمرير خط أنابيب نفط كركوك بانياس، ليعود أديب الشيشكلي ويطيح، بدعم سعودي، حكومة الحناوي القريبة من العراق في أواخر عام 1949[59].

إضافة إلى التنافس البريطاني - الأميركي على الطاقة، أضفى احتدام الحرب الباردة بعدًا جديدًا على الصراع على سورية التي تحوّلت إلى ساحة مواجهة كبرى بين الغرب الرأسمالي والمعسكر السوفياتي، وتجلّى ذلك إقليميًا في الصراع العراقي - المصري بشأن حلف بغداد. ربح جمال عبد الناصر (1954-1970) المعركة ضد الحلف الذي انهار عمليًا مع قيام الوحدة السورية – المصرية، في شباط/ فبراير 1958، ثم سقوط النظام الهاشمي في العراق في تموز/ يوليو من العام نفسه. لكن السعوديين والهاشميين لم يستسلموا أمام زعامة عبد الناصر العربية، فموّلوا الانقلاب السوري ضدّ الوحدة، وطردوا مصر من سورية. وتراجع الدور المصري العربي والإقليمي بشدة بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، وانهار تمامًا بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد (1978) ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية (1979). ولحق به العراق بعد حرب الكويت (1991)، ثم الغزو الأميركي (2003). وانكفأت السعودية؛ بسبب تعقّد علاقاتها مع الولايات المتحدة بعد هجمات سبتمبر 2001، وتراجع دورها أكثر مع انخفاض الاهتمام الأميركي بالنفط العربي بعد تحوّل الولايات المتحدة إلى أكبر منتج للطاقة في العالم خلال إدارة الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما (2009-2017). إن انهيار الأدوار العربية، بالتزامن مع ضعف الدور الإقليمي لسورية بعد غزو العراق، وخروجها من لبنان (2005)، نقل التنافس على سورية إلى الحلقة التالية التي تضم القوى الإقليمية غير العربية التي صعد نفوذها نتيجة انهيار الأدوار العربية في المنطقة: إيران التي استفادت من انهيار العراق، وتركيا التي بدأت تتّجه بأنظارها نحو المنطقة العربية، بعد فشل محاولات التحاقها بالاتحاد الأوروبي، وحسم الصراع بين الجيش والقيادة السياسية لحزب العدالة والتنمية لمصلحة الأخيرة ومشروعها الطامح إلى استعادة دور تركيا باعتبارها قوة إقليمية مركزية، يمتد تأثيرها من القوقاز إلى الخليج، ومن جمهوريات آسيا الوسطى إلى شرق أفريقيا وشمالها[60].

بدأ التنافس على سورية تركيًا - إيرانيًا، بعد غزو العراق (2003)، مع أدوار أقل أهمية لدول الخليج العربية، لكنه انفجر تمامًا بعد ثورة عام 2011، ليتحول إلى صراع وكالة إقليمي دولي مدمر، شارك فيه ما لا يقل عن 80 جنسية، بين دول وميليشيات ومتطوّعين[61]. وفي أواخر عام 2023، بدا كأن الإيرانيين ربحوا الحرب في سورية، من خلال تثبيت نظام بشار الأسد، وبدأ العرب والأتراك يتقبلون هذه النتيجة من خلال الانفتاح على الأسد وإعادة تأهيل نظامه. لكن عملية طوفان الأقصى غيّرت المشهد الإقليمي كلّيًا؛ إذ تدخلت إسرائيل في مسار الأحداث على نحو مباشر بما أسهم في تغيير نتائجها. وخلال العقد السابق (منذ عام 2013)، تبنّت إسرائيل سياسة "المعركة بين الحروب"، في محاولة لإضعاف الوجود العسكري الإيراني في سورية، لكنها لم تحقق نتائج كبيرة. وبعد طوفان الأقصى قررت إسرائيل التي تصرفت كأنها تخوض معركة وجودية، بحسب ادعائها، إخراج إيران من سورية. ومع انشغال روسيا بحربها في أوكرانيا، أطلقت هيئة تحرير الشام وتحالف فصائل المعارضة الذي تقوده عملية ردع العدوان التي انتهت بسقوط نظام الأسد، وتسلّمها مقاليد الحكم في دمشق.

رابعًا: عوامل انهيار نظام الأسد المفاجئ وسياقاته

تضافرت على مدى أكثر من 13 عامًا من الصراع (2011-2024) مجموعة من العوامل التي أنهكت النظام السوري، وساهمت في تفكيك بنيته الداخلية، وأدّت في نهاية المطاف إلى سقوطه المفاجئ، نفصّلها في ما يلي.

1. العوامل الخارجية

منذ تحوّل الثورة السورية إلى نزاع مسلح، ثم حرب وكالة إقليمية ودولية، صارت العوامل الخارجية أبرز محددات الصراع السوري والمتحكم الرئيس في نتائجه. ويعود السبب في بقاء النظام واستمراره أكثر من ثلاثة عشر عامًا من الصراع، إلى التدخلَين الإيراني والروسي، بصورة خاصة. لذلك، يُعدّ ضعفهما، إضافة إلى تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية، الأميركية خصوصًا، وتفاعلها مع أزمة النظام المصرفي اللبناني وتداعيات جائحة فيروس كورونا (2019)، أبرز العوامل التي أدّت إلى إضعاف نظام الأسد من الداخل ثم سقوطه، ونعرضها هنا بترتيب زمني معاكس لحصولها.

59 ينظر: باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945–1958**، ترجمة سيد عبده ومحمود فلاحة (دمشق: دار طلاس، 1983).

60 ينظر: أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010).

61 "النسور: 80 جنسية تقاتل في سوريا"، عمون، 2014/10/27، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2shB

أ. انحسار الدعم الإيراني بعد عملية طوفان الأقصى

مثّل الدعم العسكري والمالي الإيراني، طوال سنوات، العامل الرئيس في تمكين النظام السوري من الصمود في وجه معارضة واسعة، مصممة على إسقاطه. ومنذ أواخر عام 2012، بدأت سيطرة النظام على الجغرافيا السورية تنحسر مع اتساع مجال الثورة التي عمّت أرجاء البلاد، ما اضطره، في صيف العام نفسه، إلى الانسحاب من عدد من المناطق الطرفية للحفاظ على قدراته العسكرية التي أخذت تُستنزَف بشدة، وذلك بغية استمرار السيطرة على المراكز المدينية الكبرى. فسلّم، على سبيل المثال، في عام 2012، أجزاء واسعة من مناطق شرق الفرات لقوات حماية الشعب الكردية PYG، وهي الجناح المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD الذي يُعدّ فرعًا سوريًا لحزب العمال الكردستاني PKK[62]. وفي مطلع عام 2013، ومع زيادة الضغوط على إمكانات النظام العسكرية وقدراته على الإمساك بالأرض والسيطرة عليها، خاصة في أرياف المدن الكبرى، اضطر النظام إلى الاستعانة بحزب الله، وبرز ذلك بوضوح، أول مرة، في معركة استعادة السيطرة على مدينة القصير الحدودية مع لبنان، حيث اضطلع حزب الله بدور رئيس في انتزاعها من قوات المعارضة[63]. لكن تدخّل الحزب لم يعد كافيًا أمام تعاظم قدرات المعارضة، بفعل الدعم الخارجي (من تركيا ودول الخليج العربية خصوصًا)، ما دفع إيران إلى الإلقاء بثقلها وراء النظام، فأمدّته بمستشارين من الحرس الثوري، وجنّدت آلاف المقاتلين الشيعة، من العراق وأفغانستان وباكستان وأذربيجان، في ميليشيات، وزجّت بهم في أتون الحرب السورية، قبل أن ترسل، في عام 2016، لدعمه وحدات كوماندوس من الجيش الإيراني (لواء 65) المسمى "القبعات الخضر"[64]. وكانت تلك أول مرة، منذ انتهاء الحرب مع العراق (1980-1988)، ترسل فيها إيران قوات نظامية إلى خارج الحدود. وفي عام 2017، قُدِّر عدد عناصر الميليشيات الشيعية التي جنّدتها إيران في سورية بما يراوح بين 15 ألف و20 ألف مقاتل، وبلغ عدد عناصر الحرس الثوري والقوات الإيرانية نحو ألفَي عنصر[65]. لكن تطور الأوضاع الميدانية ضاعف هذا العدد لاحقًا إلى نحو أربعة آلاف مقاتل، إضافة إلى نحو سبعة آلاف مقاتل من حزب الله[66].

مع التدخّل العسكري الروسي، في أيلول/ سبتمبر 2015، نجحت إيران في قلب موازين القوى على الأرض، لمصلحة النظام، وبدأ التغيير الأبرز من حلب، حيث تمكّنت الميليشيات الإيرانية، بدعم جوي روسي كبير، من إخراج المعارضة المسلحة من القسم الشرقي من المدينة عبر اتفاق أبرمته روسيا، تحت القصف، مع تركيا، ومهّد الطريق أمام "مسار أستانة" الذي نص على إقامة "مناطق خفض التصعيد"، قضمتها قوات النظام وحلفاؤه، الواحدة تلو الأخرى، باستثناء منطقة خفض التصعيد الرابعة في إدلب[67]. وفي أواخر عام 2019، حاول النظام وحلفاؤه السيطرة على إدلب، لكن التدخل العسكري التركي حال دون ذلك، وجرى التوصل إلى اتفاق 5 آذار/ مارس 2020 بين الرئيسين الروسي بوتين والتركي أردوغان، أوقف القتال، واستمر، على الرغم من مناوشات وخروقات متفرقة، حتى عملية طوفان الأقصى، وبدء الحرب الإسرائيلية على إيران وحلفائها.

مع انتهاء المواجهات العسكرية الكبرى بين النظام والمعارضة وإحساس النظام باستقرار وضعه الأمني، بعد نجاحه في استعادة السيطرة على مناطق واسعة من البلاد، بدأت مؤشرات تظهر على أزمة ثقة مكتومة في علاقته بحليفه الإيراني، خصوصًا بعد اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، في مطار بغداد، قادمًا من دمشق، في كانون الثاني/ يناير 2020. وتعاظمت الشكوك مع بداية الانفتاح العربي على نظام الأسد، بموجب الخطة التي أطلقها الأردن في تموز/ يوليو 2021. وردّ الإيرانيون بفتح ملف الديون، التي قدّرتها طهران بنحو 50 مليار دولار. وظهرت الخلافات جليّة في اللغط الذي أحاط بزيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي (2021-2024) إلى دمشق، التي كانت مقررة في كانون الأول/ ديسمبر 2022، وأُجِّلت إلى أيار/ مايو 2023؛ بسبب ما شاع حينها عن خلافات تتعلق بامتيازات سعت إيران لانتزاعها من نظام الأسد، في مقابل ديونها، عبر استملاك جزء كبير من أصول الدولة السورية، بما فيها مساحات واسعة من الأراضي، وتسريب النظام السوري رفضه لها في الإعلام[68]. أخذت هذه التباينات تتحوّل إلى شكوك معلَنة، مع انطلاق حرب غزة، عبّرت عنها صحيفة **جمهوري إسلامي** الناطقة

62 "الجانب الآخر مع رياض حجاب رئيس الوزراء السوري الأسبق"، قناة الجزيرة، يوتيوب، 2023/9/29، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2syc

63 وحدة البحث والتقصّي، "معركة القصير بحمص وحكاية السقوط الكاملة"، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 2015/9/28، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2so

64 Abbas Qaidaari, "Who Sent Iranian Green Berets to Syria?" *AL Monitor*, 28/4/2026, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/hBy2t5o

65 نضال محمد وتد، "الوجود الإيراني في سورية بمنظور إسرائيلي: تحدٍ يمكن تحمّله رغم التهويل"، **العربي الجديد**، 2017/8/24، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2sON

66 Robert Fisk, "Iran to Send 4,000 Troops to Aid President Assad Force in Syria," *Independent*, 16/6/2013, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/hBy2t6G

67 ينظر: "اتفاق أستانا الثلاثي: خلفياته وفرص نجاحه"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017/5/9، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2Vn

68 ""المجلة' تنشر وثائق إيرانية مسرّبة ... ماذا تريد طهران من دمشق؟"، **المجلة**، 2024/2/7، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F31C

بلسان المرشد علي خامنئي (1989-2026)، على خلفية نجاح إسرائيل في استهداف قيادات الحرس الثوري في سورية[69]. في المقابل، تزايدت تسريبات من داخل النظام مفادها وجود خلافات مع إيران، وتجلّى ذلك في تبرّم قاعدة دعم النظام من نفوذ إيران وسلوكها في سورية.

إلى جانب الشكوك التي بدأت تُضعف علاقة دمشق بطهران واتساع نطاق الانفتاح العربي عليه، استغل النظام السوري الحرب على غزة لإعادة تعريف علاقته بـ "محور المقاومة"، وتأكيد نوع من الاستقلالية في قراره، بعد أن ظل يعدّ نفسه جزءًا أصيلًا من هذا المحور. ومن بين أطراف "محور المقاومة" كلها، انفرد النظام في تفادي التورّط عسكريًا في هذه الحرب، أملًا في أن يتجنّب تداعياتها. وقد وجد النظام الذي التزم الصمت تجاه اتفاقات التطبيع "الإبراهيمية" التي وُقّعت بين إسرائيل وأربع دول عربية (الإمارات، البحرين، المغرب، السودان) في الفترة 2020-2021، في حرب غزة فرصة لإعادة تقديم نفسه باعتباره شريكًا براغماتيًا، متميزًا من بقية حلفائه في المحور، ومستعدًا لأن يذهب أبعد مما ذهبت إليه إيران وحزب الله في اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل عام 2022، واستئناف مفاوضات السلام التي كادت تنتج اتفاقًا سوريًا - إسرائيليًا في آذار/ مارس 2011، بحسب المبعوث الأميركي، فريدريك هوف، لولا اندلاع الثورة السورية[70].

في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، أطلقت حركة حماس عملية طوفان الأقصى التي اجتاحت غلاف غزة، وأسفرت عن مقتل نحو 1200 شخص، وأسر نحو 250 آخرين، من جنسيات إسرائيلية وأجنبية[71]. هزّت هذه العملية إسرائيل، وأطلقت حربًا شاملة، لم تقتصر على قطاع غزة، بل تجاوزته إلى لبنان وسورية والعراق واليمن، وأدّت إلى نشوب أول مواجهة عسكرية بين إيران وإسرائيل منذ الثورة الإيرانية عام 1979. وقررت إسرائيل، نتيجة طوفان الأقصى، أنها ليست في وارد السماح لإيران بتطويقها بما يسمى حزام النار Ring of Fire وصممت على كسر المحور الإيراني، ليس من خلال القضاء على القدرات العسكرية لحركة حماس فحسب، بل عبر تغيير كامل المشهد الإقليمي. واستغلت إسرائيل دخول حزب الله على خط الحرب في غزة من خلال فتح مواجهة حدودية محدودة تعبيرًا عن تضامنه مع الحركة، تحت مسمى "إسناد غزة"، وأطلقت عملية تصعيد متدرجة ضده، استهدفت في الشهور الأولى قياداته الميدانية في جنوب الليطاني، وتصاعدت إلى أن بلغت ذروتها في نهاية تموز/ يوليو 2024 باستهداف رئيس أركان حزب الله فؤاد شكر في ضاحية بيروت الجنوبية، لتنطلق بعدها سلسلة اغتيالات، شملت كبار قادة الحزب وأكثر أعضاء مجلسه الجهادي[72]. لكن التصعيد الأكبر حصل عندما فجّرت إسرائيل الآلاف من أجهزة البيجر التي يستخدمها قادة حزب الله وعناصره، في 17 أيلول/ سبتمبر 2024، بعد أن زُرعت عبوات ناسفة صغيرة فيها، قبل أن تباع للحزب في عملية استخباراتية معقدة، وأدى ذلك إلى مقتل العشرات، وإصابة الآلاف من مقاتليه، بمن فيهم عناصر متمركزون في سورية[73]. كان ذلك مقدمة لتصعيد أكبر[74]، انطلق في 23 أيلول/ سبتمبر 2024 تحت مسمى عملية "سهام الشمال"، وهي حملة قصف جوي عنيف شملت مختلف المناطق اللبنانية، من الجنوب وصولًا إلى المعابر الحدودية مع سورية في الشمال. وجاءت ذروة التصعيد الإسرائيلي بتاريخ 27 من الشهر نفسه، فاستهدفت مقر القيادة المركزية لحزب الله، وأدت إلى اغتيال أمينه العام حسن نصر الله وقادة عسكريين آخرين[75]، ولتبدأ بعدها عملية قصف مركّز، شملت الضاحية الجنوبية ومناطق أخرى على امتداد لبنان. وفي 30 أيلول/ سبتمبر 2024، أطلقت إسرائيل هجومها البري على جنوب لبنان[76]، ما دفع حزب الله إلى سحب آلاف من عناصره من سورية، خاصة في مناطق التماسّ مع قوات المعارضة في ريفَي حلب وإدلب وأعادهم إلى لبنان، أو أعاد نشرهم على الحدود

69 "Media in Tehran Accuse Russia, Syria of Betraying IRGC," *Iran International Newsroom*, 10/4/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2Sp

70 "الدبلوماسي فريدريك هوف: بشار الأسد فاجأني عام 2011 ولهذا السبب لم يعاقب أوباما الأسد عسكريًا"، تلفزيون سوريا، يوتيوب، 2023/1/16، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2YR

71 United Nations Human Rights Council, *Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and Israel*, A/HRC/56/CRP.3, 10 June 2024, p. 6.

72 Ephrat Livni, "Assassinations of Hezbollah and Hamas Leaders Stir Fears of Wider War," *The New York Times*, 31/7/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2qg

73 ينظر: "'مجزرة' تفجير شبكة اتصال حزب الله: الدلالات والتداعيات"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024/9/22، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2shV

74 شمل ذلك، في 20 أيلول/ سبتمبر 2024، اغتيال إبراهيم عقيل، قائد العمليات الخاصة في الحزب وعضو مجلسه الجهادي، الذي تولى مسؤوليات فؤاد شكر بعد اغتياله، إلى جانب قادة من وحدة الرضوان، وهي وحدة النخبة لدى حزب الله. ينظر: "إسرائيل تعلن اغتيال القيادي بحزب الله إبراهيم عقيل"، **الجزيرة نت**، 2024/9/20، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2sz

75 "العدوان الإسرائيلي على لبنان بعد استهداف مقر القيادة المركزية لحزب الله واغتيال أمينه العام"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024/9/29، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2k1

76 Josef Federman, Matthew Lee & Abby Sewell, "Israel Begins Ground Offensive Against Hezbollah in Lebanon," *AP News*, 30/9/2024, accessed on 26/2/2026, at: https://acr.ps/hBy2sUT

مع سورية، ما تسبب في فراغ كبير في قوة مواجهة فصائل المعارضة السورية المتمركزة في المنطقة، ولم يتمكّن النظام السوري من ملئه[77].

بالتزامن مع إضعاف قدرات حزب الله في سورية ولبنان، استهدفت إسرائيل بصورة ممنهجة الوجود العسكري الإيراني في سورية، بما في ذلك كبار قادة الحرس الثوري، وشملت الاستهدافات مواقع تموضعه. وبلغ استهداف إسرائيل لقادة الحرس العاملين في سورية ذروته بضرب مبنى القنصلية الإيرانية في دمشق، في مطلع نيسان/ أبريل 2024، ما أسفر عن مقتل سبعة من كبار ضباطه، بمن فيهم مسؤول فيلق القدس في سورية ولبنان، الجنرال محمد رضا زاهدي ونائبه. وكانت إسرائيل قد شنّت خلال الفترة 2013-2023 مئات الهجمات (جويّة في معظمها) داخل الأراضي السورية، لمنع نقل أسلحة من إيران إلى حزب الله، من دون أن تستهدف على وجه الخصوص ضباط الحرس الثوري. لكن هذا الوضع تغيّر كلّيًا بعد عملية طوفان الأقصى، حيث حمّلت إسرائيل إيران المسؤولية عنها، بفعل دعمها الفصائل الفلسطينية، خصوصًا حماس والجهاد الإسلامي[78]. وبناء عليه، شنّت حملة شملت كبار ضباط الحرس الثوري الإيراني في سورية، كما ذكرنا، بدأتها في كانون الأول/ ديسمبر 2023[79]. وخلال الأسبوع الأخير من آذار/ مارس 2024، كثّفت إسرائيل هجماتها على المصالح الإيرانية في سورية، حيث شنّت غارات على دير الزور وريفها (26 آذار/ مارس)، وعلى مناطق شرق حلب (29 آذار/ مارس) قبل أن تقصف القنصلية الإيرانية في دمشق في 1 نيسان/ أبريل 2024. ونتيجة تكثيف الضربات الإسرائيلية، قلّصت إيران وجودها العسكري في سورية إلى الحد الأدنى[80]، وتكتمت على حركة المتبقّين منهم، "فلم يتبق لهم مكان آمن في سورية"[81]. في هذه الأثناء، تبنّت إسرائيل سياسة عدم التسامح مع شحنات الأسلحة الإيرانية الكبيرة المتّجهة إلى سورية ولبنان، معتبرة البلدين مسرحًا عملياتيًا واحدًا[82]. وكثّفت جهودها لمراقبة هذه الشحنات واعتراضها، وأجبرت رحلات إيرانية على العودة، وقصفت مطار دمشق، فخرج من الخدمة أكثر من مرة، لمنع هبوط الطائرات الإيرانية فيه.

لم تقتصر الضربات الإسرائيلية على الأهداف الإيرانية، بل شملت أيضًا الميليشيات المدعومة منها على امتداد الجغرافيا السورية، ففي 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 استهدفت مقارّ تابعة لحزب الله وميليشيات عراقية في ريفَي حلب وإدلب[83]. وبلغ عدد الهجمات التي نفّذتها إسرائيل في سورية، منذ بداية عام 2024، أكثر من 155 هجومًا (86 منها خلال تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 2024 فقط)، استهدفت مواقع لحزب الله وقواعد للحرس الثوري الإيراني والميليشيات الشيعية المتحالفة معه. وكان آخر هذه الهجمات وأعنفها، في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر، أي قبل أسبوع من إطلاق هيئة تحرير الشام هجومها على حلب، فقد استهدفت تجمعات لميليشيات عراقية، وأسفرت عن نحو 100 قتيل[84]. ومنعت إسرائيل أيضًا وصول وحدات عسكرية أرسلتها إيران لدعم النظام السوري عن طريق الجو مع بداية ظهور انهيارات في صفوفه[85]. وبينما عطّلت إسرائيل جهود إيران إلى حد كبير، وصل مع ذلك بعض الدعم من الميليشيات العراقية إلى سورية قبل سقوط النظام، لكن تأثيرها كان محدودًا[86]. وقد تسبب ذلك في فراغ كبير في مواجهة قوات غرفة عمليات ردع العدوان، لم يتمكّن النظام السوري من ملئه، بدءًا من حلب وصولًا إلى دمشق.

77 "Hezbollah Redeploys its Fighters From Syria to Lebanon," *Middle East Monitor*, 20/10/2024, accessed on 26/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2hw

78 "واشنطن تدعمها بالكامل ... إسرائيل تحمّل إيران المسؤولية أيضًا"، **دويتشه فيله**، 2023/10/7، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F3dT

79 بدأت استهدافات إسرائيل بمسؤول التسليح والإمداد في فيلق القدس، العميد رضا موسوي، الذي قُتل في 25 كانون الأول/ ديسمبر 2023 في منطقة السيدة زينب في ضواحي دمشق. ينظر: "رضي موسوي ... قيادي بفيلق القدس الإيراني اغتالته إسرائيل في سوريا"، **الجزيرة نت**، 2023/12/26، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F37s؛ وقتلت أربعة من كبار ضباط الحرس، بمن فيهم قائد استخبارات فيلق القدس في سورية، العميد صادق أوميد زادة، في استهداف آخر في منطقة المزة، في كانون الثاني/ يناير 2024. ينظر: "5 IRGC Officers, Including Syria Intel Chief, killed in Damascus Strike Blamed on Israel," *The Times of Israel*, 20/1/2024, accessed on 26/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2iv;
وفي مطلع شباط/ فبراير من العام نفسه، قتلت إسرائيل المستشار في الحرس الثوري سعيد علي دادي، في هجوم في جنوب دمشق.

80 "Iran Cuts Syria Presence After Strikes Blamed on Israel: Monitor," *France 24*, 24/4/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2eQ

81 "Iran's Guards Pull Officers From Syria After Israeli Strikes," *Reuters*, 1/2/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2sT

82 "Israel to Interdict Tehran's Weapon Transfers to Assad Regime," *Israel Hayom*, 4/12/2024, accessed on 25/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2PS

83 "أهداف وتفاصيل استهداف إسرائيل مواقع بإدلب للمرة الأولى"، **الجزيرة نت**، 2024/11/9، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2syw

84 "أكثر من 100 بين قتيل وجريح ... نعوات قتلى غارات 'تدمر' تتخطى حصيلة النظام المعلنة"، **شبكة شام**، 2024/11/21، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2su

85 "Netanyahu: Israel Stopped Iranian Planes from Reaching Syria Ahead of Assad's Ouster," *The Times of Israeli*, 28/4/2025, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2ku

86 Suleiman Al-Khalidi & Maya Gebeily, "Iraqi Fighters Head to Syria to Battle Rebels but Lebanon's Hezbollah Stays out, Sources Say," *Reuters*, 3/12/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2YX

لقد أدّت الإجراءات الإسرائيلية، المدفوعة بالرغبة في الانتقام من إيران عقب عملية طوفان الأقصى، والسعي إلى إخراجها من سورية وكسر "محور المقاومة" الذي تقوده، على نحو غير مقصود، إلى تعبيد الطريق نحو إسقاط الأسد، الذي مثّل مفاجأة كبيرة لإسرائيل؛ إذ إنها لم تدرك إلّا في مرحلة متأخرةً حجم الهشاشة التي بلغها النظام بعد إضعاف حلفائه، وانسحاب جزء كبير من وحدات حزب الله القتالية من دعمه، نتيجة تعرّض قوات الحزب وقُراه الحدودية (في جنوب لبنان) لضغط إسرائيلي مكثف، خلال الفترة أيلول/ سبتمبر - تشرين الثاني/ نوفمبر 2024.

ب. انحسار الدعم الروسي بفعل الحرب في أوكرانيا

لم يكن الدعم الذي قدّمته إيران وحزب الله إلى النظام السوري كافيًا لمنع فصائل المعارضة من السيطرة على مساحات واسعة من البلاد، في صيف 2015، حيث انحسرت مساحة الأراضي التي يحكمها النظام إلى نحو 20 في المئة فقط من الجغرافيا السورية. وقد اضطر رئيس النظام السوري، في تموز/ يوليو 2015، إلى الإقرار بعدم قدرته على استمرار السيطرة على مناطق واسعة من البلاد، خاصة في الشمال[87]. وفي صيف العام نفسه انهارت دفاعات النظام في مناطق مختلفة، نتيجة مباشرة للتفاهمات السعودية - التركية التي جرى التوصل إليها خلال زيارة الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز لأنقرة، في نيسان/ أبريل 2015، واتفق خلالها مع الرئيس أردوغان على تنسيق الدعم للمعارضة السورية، في ضوء تراجع الدعم الأميركي لها، حيث كانت واشنطن مهتمة أكثر بالتوصل إلى اتفاق مع إيران بشأن برنامجها النووي، تاركة مسألة دعم المعارضة السورية لحلفائها الإقليميين، تعويضًا عن عدم رضاهم عن التوصل إلى اتفاق مع إيران لا يأخذ في الحسبان مخاوفهم من تمدّد نفوذها الإقليمي[88]. وقد بدأت نتائج الاتفاق التركي - السعودي تظهر خلال أسابيع، في مناطق شمال غرب سورية، حيث تولّت تركيا دعم فصائل الشمال، وفي الجنوب، أشرفت السعودية على دعم الفصائل المرتبطة بغرفة عمليات الأردن. وقد أدى ذلك إلى سقوط مواقع عديدة بيد المعارضة، مثل إدلب وجسر الشغور وأريحا في الشمال، وبصرى الشام ومعبر نصيب واللواء 52 في الجنوب[89]. بعد ذلك، زار موسكو وفد إيراني، ضم قائد فيلق القدس في الحرس الثوري اللواء قاسم سليماني، ومستشار المرشد للشؤون الدولية علي أكبر ولاياتي، ومساعد وزير الخارجية حينئذ حسين أمير عبد اللهيان، وطلبوا من الرئيس الروسي بوتين التدخّل عسكريًا لمنع انهيار النظام. وعرض سليماني الخرائط الميدانية أمام بوتين، وراح يشرح له أن التدخل الروسي يمكنه تحويل الهزائم التي تعرّض لها النظام منذ ربيع 2015 إلى انتصارات، بمساعدة الميليشيات الإيرانية على الأرض[90]. وقد وافق بوتين على توفير غطاء جوي للقوات التي أرسلتها إيران لدعم قوات الأسد في شمال غرب البلاد، وذلك في أواخر أيلول/ سبتمبر 2015، إضافة إلى الزج بنحو 3000 عنصر من قوات النخبة في حزب الله في جبهات المعارك شمالًا وجنوبًا[91].

خلال السنوات الأربع التالية، مكّن الدعم الجوي الروسي الذي بلغ ذروته في مطلع عام 2016، بمشاركة نحو 48 قاذفة قنابل، قوات النظام السوري من استعادة السيطرة على مناطق واسعة، وصلت في مطلع عام 2020 إلى نحو 65 في المئة من مساحة البلاد، في حين انحسرت سيطرة مختلف فصائل المعارضة لتقتصر على نحو 10 في المئة فقط، تركّزت في محافظة إدلب وأرياف محافظة حلب. كان التدخّل العسكري الروسي حاسمًا في قلب موازين القوى لمصلحة النظام، وقد كُرِّس ذلك عبر مسار أستانة الذي أنشأه الروس من خلال تفاهمات مع الأتراك والإيرانيين، في أيار/ مايو 2017، واستخدمته موسكو بغرض تجميد الصراع تمهيدًا لحسمه لمصلحة النظام في نهاية المطاف.

في شباط/ فبراير 2022، قرر الرئيس بوتين التدخل عسكريًا في أوكرانيا، متشجّعًا بصورة الانسحاب الأميركي الفوضوي من أفغانستان وعودة طالبان إلى الحكم بعد إطاحة حلفاء واشنطن من السلطة، في آب/ أغسطس 2021، لكن "العملية العسكرية الخاصة" التي شارك فيها نحو 200 ألف جندي روسي، أخفقت في السيطرة سريعًا

87 "خطاب الرئيس بشار الأسد كاملًا"، Syria Resistance، يوتيوب، 2015/7/26، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2TA

88 Aron Lund, "Are Saudi Arabia and Turkey About to Intervene in Syria?" Carnegie Endowment for International Peace, 24/4/2015, accessed on 26/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2yf

89 ينظر: "سيطرة المعارضة السورية على مدينة إدلب"، **الجزيرة نت**، 2015/3/29، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F376؛ عبسي سميسم وهيا خيطو، "المعارضة السورية تسيطر على جسر الشغور بريف إدلب"، **العربي الجديد**، 2015/4/25، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2Rk؛ "المعارضة تسيطر على أريحا بإدلب والمعارك تتواصل بالقلمون"، **الجزيرة نت**، 2015/5/28، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2cr؛ هيا خيطو، "المعارضة السورية تسيطر على بصرى الشام بدرعا"، **العربي الجديد**، 2015/3/25، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2Wb؛ "المعارضة السورية تسيطر على معبر نصيب على حدود الأردن"، **الجزيرة نت**، 2015/4/2، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F3aE؛ أحمد حمزة، "المعارضة السورية تسيطر على اللواء 52 في ريف درعا"، **العربي الجديد**، 2015/6/9، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F3ci

90 "نصر الله للميادين: الدخول العسكري الروسي في سورية كان مؤثرًا جدًا"، قناة الميادين، يوتيوب، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2sZp

91 Laila Bassam & Tom Perry, "How Iranian General Plotted out Syrian Assault in Moscow," *Reuters*, 6/10/2025, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/hBy2sjd

على كييف وإسقاط حكومة الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي (2019-)، خلال الأسبوع الأول من الهجوم، بحسب ما كان مخططًا له. وفوجئ الروس بمستوى تدريب الأوكرانيين وجاهزيتهم، وبحجم الدعم والتماسك الذي أبداه حلف الناتو بقيادة أميركية. وكان بوتين قد توقع أن تسود الولايات المتحدة حالة من الانعزالية بعد فوضى الانسحاب من أفغانستان، وعدم الرغبة في التورط في صراعات جديدة حول العالم. إضافة إلى ذلك، فشلت روسيا في استخدام سلاح الطاقة لتقسيم الأوروبيين أو الضغط عليهم لالتزام الحياد؛ إذ تمكّنت الولايات المتحدة، بالتعاون مع النرويج وأطراف دولية أخرى، من تعويض جزء كبير من النقص في إمدادات الطاقة الروسية لأوروبا، التي تقلّصت كثيرًا بسبب العقوبات الأميركية والأوروبية. وبسبب الدعم الهائل الذي تعهّد به حلف الناتو لكييف، انزلقت روسيا إلى حرب استنزاف في أوكرانيا، أراد بوتين أن يربحها بأي ثمن، لأن مصيره السياسي ووضع روسيا في النظام الدولي باتا معلّقَين بها، في مقابل إصرار إدارة الرئيس الأميركي بايدن على إفشاله وحتى هزيمته. ونتيجة ذلك، اضطر بوتين إلى سحب جزء كبير من قواته من سورية ليزجّ بها في أوكرانيا. ولأنه أراد تجنّب إعلان حالة الحرب والتعبئة العامة، لأسباب سياسية واقتصادية وقانونية، لجأ إلى الاستعانة بمرتزقة من سورية وأفريقيا، وبمقاتلين من كوريا الشمالية، وإلى شراء معدات عسكرية من إيران (طائرات مسيّرة خصوصًا) ومن كوريا الشمالية، بسبب النقص الشديد الذي وقع فيه نتيجة الصمود الأوكراني الطويل[92].

عندما بدأت قوات غرفة عمليات ردع العدوان هجومها، في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، كان عدد الطائرات التي تملكها روسيا في قاعدة حميميم لا يتجاوز فعليًا ثماني طائرات، مقارنة بالذروة التي بلغتها عام 2016، وهي 48 طائرة، ما يفسر ردة الفعل الروسية الضعيفة تجاه التقدم السريع الذي حققته هذه القوات، والانهيار السريع لقوات النظام، نظرًا إلى غياب الغطاء الجوي الروسي[93]. وغابت عن الساحة أيضًا جماعة فاغنر التي أُعيدت هيكلتها بقرار من الرئيس بوتين، بعد التمرّد الذي قاده زعيمها يفغيني بريغوجين في حزيران/ يونيو 2023. وقد سُحبت الجماعة من سورية ووُجِّهت إلى أفريقيا، تحت مسمى "فيلق أفريقيا" الروسي. وأدّت هذه الجماعة دورًا كبيرًا في مساعدة قوات النظام السوري في استعادة السيطرة على أجزاء واسعة من البادية السورية، خاصة حقول الغاز والنفط شرق حمص، وكذلك استعادة تدمر عام 2016[94]. وعندما شنّت قوات غرفة العمليات هجومها، لم يكن لدى بوتين ما يستطيع تقديمه إلى الأسد الذي التمس دعمه عندما التقى به في موسكو عشية سقوط حلب، في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024. وقد توصّل بوتين إلى استنتاج سريع، مفاده أن أي دعم يمكن أن يقدمه إلى النظام لن يكون مجديًا، لأن جيشه كان منهارًا معنويًا وفاقدًا فعليًا إرادة القتال، إضافة إلى الضعف الذي اعترى إيران وميليشياتها في سورية نتيجة الاستهداف الإسرائيلي المستمر. ومع سيطرة قوات غرفة عمليات ردع العدوان على حماة، في 5 كانون الأول/ ديسمبر، بدا واضحًا لبوتين أن النظام في طريقه إلى الانهيار، فتم التوصّل إلى تفاهم مع إدارة العمليات العسكرية في غرفة العمليات ينص على وقف روسيا هجماتها ضدّها في توجّهها نحو دمشق، مقابل تحييد قاعدة حميميم (في اللاذقية)، حيث تتمركز قوات روسية، والحفاظ على المصالح الروسية في سورية، وعدم اعتراض عملية تجميع القوات الروسية الموجودة في البلاد داخل قواعدها في الساحل[95]. وتمثّل آخر عمل روسي قبل دخول قوات غرفة العمليات إلى دمشق في إخراج بشار الأسد وعدد من كبار معاونيه إلى قاعدة حميميم، ومنها إلى موسكو.

ج. الدور الأميركي والعقوبات الاقتصادية الغربية

زعمت إدارة بايدن أنها هيّأت الظروف التي أدّت في نهاية المطاف إلى إسقاط نظام الأسد[96]، خاصة بتشديدها العقوبات الاقتصادية عليه، التي تسببت في شلّه كلّيًا، خصوصًا عقب إقرار الكونغرس قانون قيصر في أواخر عام 2019، ودخوله حيّز التنفيذ في حزيران/

92 ينظر:
Kevin Chen, "Assessing Russia in Syria: The Impact of the Ukraine War," *Vanguard Think Tank*, 23/2/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2xe; Jennifer Cafarella, Ezgi Yazici & Zach Coles, "Russia Mobilizes Reinforcements from Syria and Africa to Ukraine," Institute for the Study of War (ISW), 15/9/2021, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2wT; Nicola Slawson, "Russia Using Weapons 'Smuggled by Iran from Iraq' against Ukraine," *The Guardian*, 12/4/2022, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2XD; Jeff Mason & Steve Holland, "Russia has Received Hundreds of Iranian Drones to Attack Ukraine, White House Says," *Reuters*, 9/6/2023, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2JJ; "Russia Buying Millions of Rockets and Shells from North Korea, U.S. Intelligence Says," *The Guardian*, 6/9/2022, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2lK

93 Grzegorz Szymanowski, "With Ukraine a Slog and Syria Aflame, Russia is Worn Thin," *Deutsche Welle*, 12/5/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9GPUL

94 Antonio Giustozzi, "How the Wagner Group Lost Syria," Royal United Services Institute (RUSI), 31/5/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2Bv

95 "أحمد الشرع يكشف تفاصيل الاتفاق مع روسيا ودورها في 'معركة التحرير'"، **يلا نيوز سورية**، 2025/9/12، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2gu

96 Joseph Stepansky, "US Caught by Surprise as Syria Overthrows al-Assad: Analysis," *Aljazeera*, 8/12/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/hBy2sjx

يونيو 2020، بعد تصديق إدارة الرئيس دونالد ترمب عليه (الفترة الأولى 2017-2021؛ والفترة الثانية 2025-)[97].

بدأت الولايات المتحدة في فرض عقوبات اقتصادية على شخصيات من الأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة للنظام السوري، نظرًا إلى دورها في قمع الاحتجاجات السلمية منذ نيسان/ أبريل 2011[98]. وفي 18 أيار/ مايو من العام نفسه، وقّع الرئيس الأميركي الأسبق أوباما أمرًا تنفيذيًا فرض بموجبه عقوبات مباشرة على رئيس النظام السوري، بشار الأسد، وستة من كبار مساعديه، لدورهم في قمع الحركة الاحتجاجية[99]. وفي 29 حزيران/ يونيو 2011، وسّعت الولايات المتحدة العقوبات على النظام السوري، بإعلان وزارة الخزانة تجميد أصول الأجهزة الأمنية السورية، وحظرت على كل شركة أو مواطن أميركي التعامل التجاري معها[100]. وفي 10 آب/ أغسطس 2011 جمّدت الولايات المتحدة أصول مصرف سورية المركزي، وفرضت عقوبات على شركة سيرياتيل، وهي شركة الهاتف المحمول الرئيسة في البلاد[101]. وفي 18 من الشهر نفسه (اليوم الذي دعا فيه الرئيس أوباما الأسد إلى التنحي) أصدر أوباما أمرًا تنفيذيًا، جمّد بموجبه أصول الحكومة السورية كلها التي تخضع لاختصاص القضاء الأميركي، وحظر أي صفقات أميركية مع النظام السوري[102]. وتم بموجب هذا القرار تجميد أرصدة الحكومة السورية الموجودة في الولايات المتحدة، التي تخضع للقضاء والسلطة الأميركيَين، ومنع أي استثمارات جديدة في سورية، وحظر التصدير أو إعادة التصدير أو البيع أو التوريد إليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومنع التعامل مع القطاع النفطي في البلاد بما في ذلك الشراء والبيع والنقل والتبادل وتسهيل أو ضمان كل ما يتعلق بالنفط أو المنتوجات النفطية السورية المصدر[103]. وفي 23 نيسان/ أبريل 2012، أجازت الولايات المتحدة فرض عقوبات على الشركات التي تزوّد سورية بكل ما يتصل بقطاع التكنولوجيا، ومعاقبة الشركات والأفراد الذين يحاولون الالتفاف عليها. واستهدفت النظام المصرفي السوري في 30 أيار/ مايو 2012، وأدرجت في 18 تموز/ يوليو من العام نفسه 28 وزيرًا وحاكم مصرف سورية المركزي على اللائحة السوداء[104].

أما الاتحاد الأوروبي، فقد بدأ يفرض العقوبات على النظام السوري، لقمعه الحركة الاحتجاجية، في 10 أيار/ مايو 2011، لكن العقوبات الاقتصادية الأوروبية المؤثرة لم يبدأ فرضها فعليًا حتى أيلول/ سبتمبر 2011 عندما حظر الاتحاد أي استثمار جديد في القطاع النفطي السوري[105]. وجرى تشديد هذه العقوبات في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2011 بعد فرض جامعة الدول العربية عقوبات على النظام السوري، مستهدفة الشركة العامة السورية للنفط وشركتَي سترول والفرات للنفط، إضافة إلى تجميد عمل الشركات الأوروبية في سورية، بما فيها شركة "شل"[106]، وشركة "توتال" التي أوقفت عملها كلّيًا في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2011[107]. وفي 27 شباط/ فبراير 2012، جمّد الاتحاد الأوروبي أرصدة مصرف سورية المركزي وحظر تجارة المعادن الثمينة والرحلات المستأجرة التي تشغلها الشركة السورية للطيران. وحظر، في 23 نيسان/ أبريل، صادرات السلع الفاخرة إلى سورية، وفرض مزيدًا من العقوبات في 14 أيار/ مايو على قطاعَي النفط والتبغ، إضافة إلى عقوبات أخرى فُرِضت في 25 حزيران/ يونيو 2012 شملت شركات تجارية جديدة، ووزارتَي الدفاع والداخلية[108].

تُعدّ العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال عامَي 2011 و2012 من أقسى العقوبات وأشدها تأثيرًا في الاقتصاد السوري، لكن الصدمة الكبرى التي أدّت فعليًا إلى انهياره كانت بإقرار الكونغرس قانون قيصر ودخوله حيّز التنفيذ[109]. وأدّى هذا القانون الذي شمل جوانب النشاط الاقتصادي السوري إلى خنق نظام الأسد من خلال فرض حزمة عقوبات واسعة على الأفراد والشركات والمؤسسات التي تتعامل معه. وقد تسبب في انهيار قيمة الليرة السورية التي انحدر سعر صرفها من 600 ليرة مقابل الدولار إلى نحو 3000 ليرة، ووصل إلى 15 ألف ليرة في صيف 2023، ما

97 Edward Hunt, "The US Wants Credit for Assad's Ouster," *Responsible Statecraft*, 19/9/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/hBy2sA8

98 "العقوبات الدولية على سوريا منذ بدء الحركة الاحتجاجية"، **الرأي**، 2022/10/16، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2sQJ

99 شملت قائمة العقوبات فاروق الشرع (نائب الرئيس)، وعادل سفر (رئيس الحكومة)، ومحمد إبراهيم الشعار (وزير الداخلية)، وعلي حبيب محمود (وزير الدفاع)، وعبد الفتاح قدسية (مدير المخابرات العسكرية)، ومحمد ديب زيتون (مدير الأمن السياسي). ينظر: "واشنطن تفرض عقوبات على الرئيس السوري وأركان نظامه"، **بي بي سي عربي**، 2011/5/18، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2t7E

100 "قوات سورية تقتحم قرى وتقتل مدنيين"، **الجزيرة نت**، 2011/6/29، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2skb

101 "عقوبات أميركية على المصرف التجاري السوري وشركة للهاتف النقال"، **بي بي سي عربي**، 2011/8/10، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2sAM

102 "أوباما يطالب لأول مرة الأسد بالرحيل"، **الجزيرة نت**، 2011/8/18، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2sRn

103 "العقوبات الأميركية على نفط وغاز سوريا"، **الجزيرة نت**، 2011/8/18، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2t7Y

104 "العقوبات الدولية على سوريا منذ بدء الحركة الاحتجاجية".

105 المرجع نفسه.

106 "الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات على شركات نفط سورية"، **رويترز**، 2011/12/2، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2skv

107 "توتال تعلّق نشاطاتها في سورية"، **آر تي بالعربية**، 2011/12/7، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2sB6

108 "العقوبات الدولية على سوريا منذ بدء الحركة الاحتجاجية".

109 "'قانون قيصر' يدخل حيّز التنفيذ: ما أهدافه وما تأثيره على الشعب والنظام في سورية؟"، **مونت كارلو الدولية**، 2020/6/17، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2t8i

أدّى إلى ارتفاع هائل في الأسعار وزيادة معدّلات التضخم. وشملت العقوبات أيضًا قدرة النظام على استيراد الوقود والمواد الأساسية، وأضعفت تحالفاته الاقتصادية، لأنها أثّرت في الدول والشركات التي كانت تتعاون معه، خصوصًا إيران وروسيا ولبنان، حيث باتت هذه الأطراف أكثر ترددًا في دعمه اقتصاديًا بسبب الخوف من العقوبات الأميركية الثانوية[110]. وساهمت هذه العقوبات أيضًا في تعقيد جهود إعادة الإعمار، ما حرم النظام من مورد اقتصادي حيوي، فتعاظم السخط الشعبي، وتصاعدت الاحتجاجات في المناطق الخاضعة له، بما فيها معاقله التقليدية في الساحل. وقد تزامن فرض قانون قيصر مع انهيار النظام المصرفي اللبناني، الذي كان بمنزلة الرئة التي يتنفس منها اقتصاد النظام، كما سنبيّن لاحقًا.

أدّت العقوبات الأميركية والأوروبية إلى إلحاق أضرار كبيرة بإمكانات النظام الاقتصادية، ما دفعه إلى التحول نحو صناعة الكبتاغون وترويجه، وهي مادة مخدّرة، صار يجني من تجارتها نحو 5 مليارات دولار سنويًا[111]، حتى باتت سورية في عهد بشار الأسد واحدة من أكبر منتجيها في العالم. لكن هذه الموارد بدأت تتناقص أيضًا؛ إذ اضطر الأسد إلى الحد من إنتاج هذه المادة، وكان هذا أحد شروط تطبيع علاقاته مع الدول العربية[112].

تفاقم الوضع أكثر مع تراجع الدعم الاقتصادي الذي كانت تقدّمه إيران إلى النظام السوري بعد عودة العقوبات الأميركية على طهران، لدى انسحاب ترمب من الاتفاق النووي معها عام 2018، وفرض إدارة بايدن عقوبات إضافية عليها لدفعها إلى إبداء مرونة في المفاوضات النووية التي استؤنفت عام 2021. وعلى مدى أكثر من عقد، مثّلت إيران الداعم الاقتصادي الأبرز بالنسبة إلى النظام السوري، فقد أنفقت، وفقًا لمبعوث الأمم المتحدة السابق إلى سورية ستيفان دي مستورا، ما يقرب من ستة مليارات دولار سنويًا على الحرب في سورية، ما يعني أن إجمالي حجم المساعدات الاقتصادية خلال عقد من الصراع (2011-2021) قد يصل إلى 60 مليار دولار[113]. في حين قدّرت مصادر أخرى حجم الدعم الاقتصادي الإيراني للنظام السوري، منذ عام 2012 وحتى مطلع عام 2018، بـ 16 مليار دولار، وذلك باستثناء الخطوط الائتمانية التي بلغت 4.6 مليارات دولار[114]. واضطلعت طهران بدور مهم في تحويل العراق إلى أحد مصادر الدعم المالية المهمة لنظام الأسد[115].

تسبّب فشل الرهان الإيراني على عودة إدارة بايدن إلى الاتفاق النووي، وتوجّه إيران بسبب ذلك إلى دعم روسيا في حربها على أوكرانيا، في تنامي الضغوط الأميركية على طهران. واضطر بايدن، مع اندفاعه لمحاصرة روسيا ورفع تكلفة غزو أوكرانيا عليها، إلى إعادة ترميم تحالفاته في الخليج، فوصل ما انقطع مع السعودية التي كان قد تعهّد خلال حملته الانتخابية بعزل وليّ عهدها بسبب تصفية المعارض السعودي جمال خاشقجي (2 تشرين الأول/ أكتوبر 2018)، وأوقف صادرات السلاح إليها بسبب حرب اليمن. لقد أراد بايدن فك "تحالف" السعودية النفطي مع روسيا في إطار صيغة "أوبك بلس"، والحصول على مساعدتها في محاصرة النفط الروسي وإخراجه من الأسواق، وإبعاد الرياض كذلك عن الصين. ودفع هذا التوجّه إيران، تزامنًا مع خروج إدارة الرئيس الإيراني حسن روحاني (2013-2021)، التي راهنت على اتفاق مع بايدن، ومجيء إدارة إبراهيم رئيسي التي رفعت شعار "التوجّه شرقًا"، إلى اتخاذ قرار بدعم روسيا في حربها مع أوكرانيا. ورأت طهران أن هزيمة موسكو في أوكرانيا سوف تنعكس سلبيًا عليها، وتُضعف موقفها أمام واشنطن، فعملت ابتداء من صيف 2022 على مساندة روسيا سرًّا عبر تزويدها بطائرات مسيّرة رخيصة، وفعّالة (شاهد 136)، قبل أن تزوّدها بصواريخ أرض-أرض في مرحلة لاحقة[116].

شملت الضغوط الأميركية على طهران تقليص حجم الأموال السائلة (النقد) الذي ترسله واشنطن إلى العراق بنحو 75 في المئة، في نهاية عام 2022[117]. ودرجت الولايات المتحدة، منذ عام 2003، على إرسال

---

110 ينظر: مناف قومان، "قانون قيصر: آثاره وتداعياته الاقتصادية والسياسية"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020/7/28، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2skP؛ خالد تركاوي، "قانون قيصر وأثره على المشهد السياسي والاقتصادي في سورية والمنطقة"، **جسور**، حزيران/ يونيو 2020، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2sK6

111 بعض المنشآت، مثل مصنع دوما، كانت تنتج الكبتاغون على نطاق صناعي، ما ساهم في تحقيق إيرادات تقدر بنحو 5 مليارات دولار سنويًا. ينظر:
"Inside the Drugs Factory that Brought Assad's Regime $5bn a Year Sixty Tonnes of Pills were Found Ready to be Smuggled Abroad in Fake Fruit at a Plant Fiercely Guarded by Soldiers Working for Assad's Brother," *The Times*, 15/12/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/hBy2sS1

112 "نيولاينز: خفض الأسد لإنتاج الكبتاغون قبل سقوطه شظّى التصنيع وصعّد الميثامفيتامين"، **تلفزيون سوريا**، 2025/3/6، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2t8C

113 "إيران أنفقت 48 مليار دولار في الحرب السورية ... ما المكاسب التي حصلت عليها؟"، **شبكة إيران الحرة**، 2020/2/23، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2YG

114 Erika Solomon & Najmeh Bozorgmehr, "Iran Faces Uphill Battle to Profit from its Role in Syria War," *Financial Times*, 14/2/2018, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2x2

115 Michael S. Schmidt & Yasir Ghazm, "Iraqi Leader Backs Syria, with a Nudge from Iran," *The New York Times*, 12/8/2011, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2Ci

116 Pierre Bouvier, "With the Iranian-Made Shahed-136 Drone, Putin Puts Faith in Poor Man's Weapon," *Le Monde*, 18/10/2022, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2Rn

117 Qassim Abdul-Zahra & Abby Sewell, "Targeting Iran, US Tightens Iraq's Dollar Flow, Causing Pain," *The Independent*, 2/2/2023, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F37T

عائدات النفط العراقي نقدًا إلى بغداد عبر طائرات شحن عملاقة، لاستخدامها في دفع رواتب موظفي الدولة والقوات الأمنية العراقية، بما فيها ميليشيات الحشد الشعبي التي أُسّست عام 2014، وتشمل بعض أكثر الفصائل ولاءً لإيران، مثل "عصائب أهل الحق" و"منظمة بدر" و"كتائب حزب الله". وبررت واشنطن تغيّر سياستها بأن جزءًا كبيرًا من الأموال النقدية التي كانت ترسلها إلى العراق كان ينتهي في إيران وسورية ولبنان واليمن[118]، ونتيجة لذلك انهارت أسعار العملات المحلّية في الدول الأربع بالتزامن تقريبًا مع تراجع سعر صرف الدينار العراقي، بفعل تقلّص حجم السيولة، ما كشف عن دور العراق، خصوصًا بعد الانسحاب الأميركي عام 2011، في تمويل اقتصادات حلفاء إيران في المنطقة، ومن بينهم النظام السوري الذي فقد بذلك أحد مصادر تمويله المهمة[119]. ودفعت هذه الضغوط طهران إلى وقف مساعداتها الاقتصادية لنظام الأسد، بما في ذلك خطوط الائتمان التي تسمح له بشراء النفط الإيراني، وبدأت تطالبه، مع تحسّن علاقاته بالدول العربية، باسترداد الديون الإيرانية، وشرعت في الاستيلاء على أصول للدولة السورية لتسديد ديون تبلغ قيمتها، وفقًا لإيران، نحو 50 مليار دولار[120]، وكانت هذه القضية مركزية في زيارة إبراهيم رئيسي اليتيمة إلى دمشق، في أيار/ مايو 2023[121].

د. أزمة المصارف اللبنانية

مثّل انهيار النظام المصرفي اللبناني، عام 2019، الذي كان بمنزلة الرئة التي يتنفّس منها الاقتصاد السوري، صدمةً ماليةً مباشرة للنظام في دمشق، خاصة أن ذلك تزامن مع فرض قانون قيصر. فلبنان لم يكن جارًا جغرافيًا فحسب، بل مثّل طوال عقود منفذًا ماليًا حيويًا لها، خصوصًا بعد اندلاع الثورة السورية وفرض العقوبات الغربية على النظام. ومنذ عام 2011، ومع تشديد العقوبات الأميركية والأوروبية على المصارف السورية، أصبح النظام السوري معزولًا عن النظام المالي العالمي، إلى حدٍ كبير. في هذا السياق، أدى لبنان دور الوسيط غير الرسمي في علاقات النظام السوري المالية والتجارية مع العالم. فقد اعتمد رجال أعمال سوريون، بمن فيهم شخصيات مرتبطة بالنظام، على المصارف اللبنانية لإيداع أموالهم بالدولار، وإجراء التحويلات الخارجية وفتح الاعتمادات للاستيراد. وقُدِّر حجم الودائع السورية في المصارف اللبنانية بمبلغ يراوح بين 20 و40 مليار دولار[122].

كان القطاع المصرفي اللبناني يتمتع بقدر من السمعة المرتبطة بالاستقرار، لكن ممارسات سياسية ومالية غير سليمة امتدت عقودًا، تمثلت أساسًا في التثبيت المصطنع لسعر صرف العملة، إلى جانب الفساد والمحاصصة والمحسوبية وارتفاع الدين العام إلى مستوى أعلنت معه الدولة عجزها عن السداد، أدّت مجتمعةً إلى انهيار القطاع المصرفي الذي كان يموّل الدولة، وضياع أموال المودعين. وعندما فرضت المصارف اللبنانية قيودًا مشددة على السحوبات والتحويلات، جُمّدت عمليًا مليارات الدولارات من الأموال السورية، ما حرم النظام وشبكاته الاقتصادية من مصدر تمويل أساسي. ومع شلل النظام المصرفي اللبناني، أصبحت عمليات الاستيراد بالنسبة إلى التجار السوريين أشد تعقيدًا وأكثر تكلفة؛ إذ إنهم اضطروا إلى اللجوء إلى وسطاء وشبكات مالية غير رسمية، ما زاد من تكاليف النقل والتحويل، وانعكس على أسعار السلع في السوق السورية. وساهم هذا التعقيد في تعميق أزمة السلع الأساسية، وأضعف القدرة الشرائية، وأدخل الاقتصاد في حالة انكماش أشد. وتوسّعت السوق السوداء للعملات، وأصبح الفرق بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي أكثر وضوحًا، ما عمّق الاختلالات الاقتصادية.

كان لبنان أيضًا مصدرًا رئيسًا لتدفّق الدولار إلى السوق السورية، سواء عبر التحويلات أو التجارة أو حتى عبر شبكات غير رسمية. ومع تجميد الودائع في لبنان، انقطع هذا الشريان المالي فجأة، ما أدّى إلى نقص حادّ في العملة الصعبة في سورية، وارتفاع الطلب على الدولار في السوق المحلية إلى حد كبير. وانعكس هذا الوضع مباشرة على سعر صرف الليرة السورية التي شهدت تدهورًا متسارعًا، ابتداءً من أواخر عام 2019. فقد فقدت العملة جزءًا كبيرًا من قيمتها خلال فترة قصيرة، ما تسبب في موجات تضخّم حادّة وارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية. وتزامن ذلك مع دخول قانون قيصر الأميركي حيّز التنفيذ، كما ذكرنا سابقًا، ما ضاعف الضغوط على الاقتصاد السوري وأغلق مزيدًا من القنوات المالية أمامه.

مثّل لبنان، إلى جانب دوره التجاري، ساحة مهمة لتحريك أموال النخبة المرتبطة بالنظام، سواء عبر شركات واجهة أو عبر عمليات مالية

118 David S. Cloud & Ghassan Adnan, "Iraq Asked for $1 Billion in Cash. This Time, Washington Said No," *The Wall Street Journal*, 5/10/2023, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F3df

119 Schmidt & Ghazm.

120 "وثائق مسرّبة: ديون سورية لإيران تتجاوز 50 مليار دولار وقلق إيراني من عدم القدرة على تحصيلها"، **إيران إنترناشيونال**، 2023/5/11، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2oN

121 كانت الزيارة مقررة في كانون الأول/ ديسمبر 2022، لكنها أُجّلت إلى أيار/ مايو 2023 بسبب خلافات بين سورية وإيران بشأن الامتيازات التي تطالب بها إيران مقابل ديونها.

122 تتفاوت التقديرات بشأن حجم الودائع السورية في المصارف اللبنانية. وقد أشار الأسد في كلمته في تموز/ يوليو 2020 إلى أن قيمة الودائع المجمدة تراوح بين 40 و60 مليار دولار أميركي. لكنه أشار، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، إلى أن قيمتها تراوح بين 20 و42 مليار دولار أميركي، ما يدل على غياب تقديرات رسمية دقيقة من الجانب السوري. ينظر: "حجم رؤوس الأموال التي خرجت من سوريا والودائع المهربة: أرقام متضاربة وحقيقة مفقودة"، **أصول للاستشارات والتداول المالي**، 2025/3/6، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2sBK

معقدة. ومع انهيار المصارف اللبنانية، تقلّصت قدرة هذه الشبكات على العمل بحرّية. وما عاد ممكنًا الاعتماد على لبنان بسهولة بوصفه قناة لتبييض الأموال، أو لإجراء تحويلات خارجية. ودفع ذلك النظام إلى الاعتماد أكثر على الاقتصاد الموازي، بما في ذلك شبكات التهريب والحوالات غير الرسمية. وعلى الرغم من أن هذه الشبكات وفّرت بدائل جزئية، فإنها كانت أقل استقرارًا وأكثر تكلفة، وعزّزت الطابع غير المنظم للاقتصاد، وضاعفت نفوذ الأجهزة الأمنية والفاعلين غير الرسميين. أضف إلى ذلك تراجع حوالات السوريين في الخارج، التي كانت تمرّ عبر لبنان، بنسبة كبيرة، حيث كانت تمثّل جزءًا أساسيًا من الدخل اليومي للعائلات. وقد دفع ذلك نحو "اقتصاد الكاش" غير الرسمي، ما زاد الفساد والتهريب، وأضعف السياسات المالية للنظام وسيطرته على الاقتصاد. وأدّت هذه الأزمة إلى اندلاع الاحتجاجات في مناطق، مثل السويداء، حيث طالب المتظاهرون برحيل الأسد بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وأصبح التذمّر علنيًا في مناطق موالية للنظام في الساحل السوري. بهذا المعنى، وجّهت أزمة المصارف اللبنانية ضربة قاصمة إلى الاقتصاد السوري الذي كان يستند إلى لبنان بوصفه "متنفسًا" للعقوبات، وتسببت في خلخلة قاعدة الدعم الاجتماعي للنظام.

هـ. أزمة جائحة فيرو س كورونا

عندما انتشرت جائحة فيروس كورونا عبر العالم، كانت سورية تعاني أوضاعًا اقتصادية بالغة السوء بسبب الحرب المستمرة منذ عام 2011 والعقوبات الأميركية وأزمة المصارف اللبنانية، لكن الجائحة (التي بدأ تأثيرها الاقتصادي الملحوظ عام 2020) أدّت إلى تفاقم هذه الأزمات بحدّة، ما جعل الوضع أقرب إلى "الانهيار الكامل" للاقتصاد الرسمي تحت سيطرة النظام. فقد تسببت الإغلاقات العالمية في رفع تكلفة الاستيراد، خاصة الغذاء والوقود، الأمر الذي أدّى إلى تضخّم هائل، بلغ ذروته في حزيران/ يونيو 2020، حيث ارتفعت أسعار السلع الأساسية (مثل الخبز والوقود)، بنسب وصلت إلى 600 في المئة في بعض الحالات، ما جعل أكثر من 90 في المئة من السوريين يبلغون خط الفقر، بحلول عام 2021[123]. وأدّت إغلاقات الاقتصاد أيضًا إلى تدمير فرص العمل في قطاعات غير التجارة والزراعة، التي تعتمد عليها غالبية السكان، وارتفع معدل البطالة، وانخفضت القدرة الشرائية للأسر. وقد أدّى تأخّر اعتراف النظام بالجائحة أسابيع، إلى انتشارها على نطاق أسرع وتأخير الإجراءات الوقائية، وزيادة الضغط على النظام الصحي المهترئ (الذي دُمِّر جزئيًا بسبب الحرب). في الوقت نفسه، استغل النظام الجائحة لتعزيز سيطرته الاقتصادية؛ فبدأ بحملة واسعة لمصادرة أصول تجارية وشركات، ما تسبب في إفلاس مزيد من الأعمال الصغيرة. وقد أدّى هذا إلى تعزيز سيطرة الأسد وعائلته على قطاعات اقتصادية رئيسة، بينما كان عامة السوريين تسحقهم الأزمات، ويعانون نقص الأدوية واللقاحات. لقد كانت الجائحة "القشة التي قصمت ظهر البعير" في اقتصادٍ مدمّر بالفعل.

2. التداعيات الداخلية للضغوط الخارجية

أدّت هذه الأزمات، ذات المنشأ الخارجي، التي تزامنت وتضافرت، إلى إحداث تصدّعات مهمة في بنية النظام الأمنية والسياسية والعسكرية والاقتصادية، بلغت ذروتها في الفترة 2019-2023، وساهمت في إضعافه من الداخل، وصولًا إلى انهياره السريع والمفاجئ، في كانون الأول/ ديسمبر 2024.

أنهكت سنوات الحرب الطويلة النظام السوري وأضعفت شرعيته، وأتت على جزء كبير من مقدّراته البشرية والاقتصادية، نتيجة خروج أجزاء واسعة من البلاد من سيطرته، خصوصًا مناطق في شرق الفرات الغنية بالثروات الطبيعية. وعلى الرغم من استمرار تماسك نواة النظام الصلبة، نسبيًا، حتى النهاية، فإن حصول انشقاقات واسعة في صفوف الجيش، على مستوى الأفراد، خصوصًا في سنوات الأزمة الأولى، وتهرّب الآلاف من الخدمة الإلزامية، دفعا النظام إلى زيادة الاعتماد على العنصر الأجنبي (حزب الله، إلى جانب الميليشيات المدعومة إيرانيًا). وقد أدّى هذا التوجه إلى تنامي التوتر بين العناصر السورية وغير السورية في معسكر النظام، بلغ أحيانًا حدّ الصدام العسكري المباشر[124]. وإلى جانب نشوء حالة من عدم الثقة المتبادلة، تنامت ظاهرة التسيّب والفساد وعدم الانضباط والالتزام بالقوانين العسكرية، وتعدّد الولاءات، حيث صار بعض الضباط محسوبين على إيران، في حين صار آخرون محسوبين على روسيا[125].

تفاقمت أزمة الموارد البشرية في السنوات الأخيرة؛ إذ عمد النظام، خاصة مع شعوره باستقرار أوضاعه الأمنية، بعد عام 2021، إلى تسريح الآلاف من عناصره وضبّاطه الذين احتفظ بهم سنوات طويلة في الخدمة، وذلك لعدم القدرة على دفع رواتبهم. ونتيجة حاجته الماسة إلى المال، أصدر قانونًا للبدل الداخلي، حيث صار

123 "غريفيث لمجلس الأمن: 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر"، **الجزيرة نت**، 2021/10/28، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2fN

124 ينظر: إسماعيل الكركي، "تطور الخلاف بين مليشيات إيرانية وقوات النظام جنوب سورية"، **عربي 21**، 2017/12/6، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2Bn؛ حسين البطراوي، "سوريا ... معابر التهريب تثير الخلافات بين قوات النظام والميليشيات الإيرانية"، **المجلة**، 2022/5/3، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2l4

125 "مـن سيهيمن على الجيش؟ القتال بين قـوتين تابعتين للأسـد سيحدد مصير الصراع الروسي الإيراني على سوريا"، **عربي بوست**، 2019/1/31، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2LS

متاحًا للمطلوبين إلى الخدمة العسكرية تجنّب التجنيد، في مقابل بدل مالي، يُدفع مرة واحدة إلى خزينة النظام[126]. وقد أدّى ذلك إلى خفض عدد عناصر الجيش إلى النصف، بحلول عام 2024[127]. في الوقت نفسه، ونتيجة الضغوط الاقتصادية، تُركت الوحدات المتبقية من الجيش والأجهزة الأمنية والميليشيات تتدبر أمورها بنفسها، من خلال فرض إتاوات كبيرة على مظاهر النشاط الاقتصادي؛ فنشأت ظاهرة الترسيم والترفيق التي مارستها الفرقة الرابعة[128]، بينما انتشرت انتشارًا واسعًا حوادث الابتزاز والخطف، بهدف الحصول على فدية، وارتفعت معدلات الجريمة، واقترب النظام العام من نقطة الانهيار[129]، مع عجز الناس عن تأمين قوت يومهم. وبينما تَسلَّط الضباط على المجندين لإعفائهم من الخدمة الفعلية في مقابل مادي، تُرك الجنود المقيمون في مواقعهم القتالية أحيانًا من دون طعام، ولوحظ أن الدبابات التي تُركت مهجورة على قارعة الطريق، عندما كانت قوات غرفة عمليات ردع العدوان تتقدم من الشمال في اتجاه دمشق، كانت خالية من الوقود. لقد أدّت 14 عامًا من الصراع إلى حالة إنهاكٍ مطلقة بين قوات النظام، لذلك حينما أطلقت قيادة غرفة العمليات هجومها، وجدت في مواجهتها جيشًا مهترئًا تمامًا، فاقدًا إرادة القتال، ومعنوياته منهارة، خاصة مع غياب الحلفاء على الأرض (حزب الله والميليشيات المدعومة إيرانيًا) وسلاح الجو الروسي في السماء؛ فحصل الانهيار سريعًا.

والواقع أن جيش النظام، وعلى الرغم من استعادته السيطرة على نحو 65 في المئة من الأراضي السورية بحلول عام 2018 بمساعدة روسيا وإيران، فإنه لم يتمكّن من إعادة بناء قدراته[130]. ولم تُحدِث المحاولات الروسية فرقًا حقيقيًا في هذا المجال، مع ضعف الموارد الاقتصادية وتعدّد المرجعيات الميدانية واستمرار الغارات الجوية الإسرائيلية، التي استهدفت البنية التحتية العسكرية وقواعد القيادة والقدرات العملياتية للجيش[131].

إلى جانب عجز النظام عن إعادة بناء قدراته، ظهرت تقارير عن انقسامات داخل قياداته العسكرية، أبرزها التوتر بين بشار الأسد وشقيقه ماهر، بشأن عمق الوجود الإيراني في سورية في ظل إصرار إسرائيل على الحدّ منه. وقد أدّت هذه الانقسامات إلى حالة من عدم الثقة داخل القوات المسلحة. وفي مطلع عام 2024، أعلن النظام عن "خريطة طريق أمنية"، تضمّنت إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، فحُوِّل مكتب الأمن الوطني إلى مؤسسة عليا، تشرف على عمل الفروع الأمنية، مع تعيين قيادات جديدة لها، مثل كفاح الملحم، الذي حلّ محل علي مملوك في رئاسة مكتب الأمن القومي، وكمال الحسن الذي خلف الملحم في رئاسة شعبة المخابرات العسكرية. وهدفت هذه التغييرات إلى تعزيز المركزية وتقليص نفوذ الحلفاء الخارجيين (مثل إيران)، لكنها عكست أيضًا حالة من الاضطراب وعدم الثقة داخل الأجهزة الأمنية[132]. وأفادت تقارير حصول اختراقات كبيرة داخل الأجهزة الأمنية، أدّت إلى تمكين إسرائيل من رصد عدد من قادة الحرس الثوري الإيراني وقتلهم، في الفترة 2023-2024[133]. ومن الواضح أن إدارة غرفة العمليات تمكّنت أيضًا من تحقيق اختراقات مهمة بين قادة جيش النظام، ساهمت في تسريع انهياره في أثناء عملية "ردع العدوان"، حيث برزت حالة من التردّد وعدم التنسيق بين القوات.

امتدت الانقسامات إلى أجهزة الدولة وحزب البعث الحاكم، فخلال عامَي 2023 و2024، أجرى الحزب "انتخابات" على مختلف المستويات، بلغت ذروتها بعقد المؤتمر العام، في مطلع أيار/ مايو 2024، الذي انتُخب خلاله بشار الأسد أمينًا عامًا، وشُكِّلت قيادة مركزية من 15 عضوًا، وهي اللجنة التي حلّت محل القيادة القطرية، بعد أن تخلّى الحزب عن صفته العابرة للحدود الوطنية، بقراره حل قيادته القومية في مطلع عام 2016[134]. وكان قد سبق ذلك انتخاب لجنة مركزية جديدة، مؤلفة من 125 عضوًا (80 بالانتخاب، و45

126 "بشار الأسد يصدر مرسومًا لتحديد قيمة بدل الخدمة العسكرية"، **تلفزيون سوريا**، 2020/11/8، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2M5

127 قُدّر عدد عناصر الجيش بنحو 160 ألفًا عام 2024، نزولًا من نحو 350 ألفًا قبل عام 2011. وتذهب تقديرات عديدة إلى أن الجيش فقد ثلث عناصره في المعارك، وخسر الثلث في الانشقاقات، ليتبقى ثلثه تقريبًا يقاتل مع النظام.

128 يشمل ذلك قطعات عسكرية من داخل النظام نفسه؛ إذ تفرض الفرقة الرابعة، على سبيل المثال، التي يقودها شقيق الرئيس (ماهر الأسد)، إتاوات ورسومَ مرور لقاء تقديم خدمات حماية للقوافل، تسمى "الترفيق والترسيم". ينظر: "شبكة اقتصاد الفرقة الرابعة خلال الصراع السوري"، ورقة بحثية صادرة عن مشروع "زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا"، في برنامج مسارات الشرق الأوسط، الذي يُشرِف عليه مركز روبرت شومان للدراسات العليا، التابع لمعهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا، 2020/1/13، شوهد في 2021/12/15، في: https://acr.ps/hBy2t0H

129 "بشكل غير مسبوق ... الأوضاع الأمنية تتدهور في مناطق النظام"، **سوريا 24**، 2024/10/8، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2B4

130 Benjamin Byman, "The Assads Were Fighting the Wrong War," *Foreign Policy*, 9/12/2024, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9GPrO

131 Sinem Adar et al., "The Fall of the Assad Regime: Regional and International Power Shifts," Stiftung Wissenschaft und Politik, 25/2/2025, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9GPiR

132 "التغييرات الأخيرة في بنية النظام السوري (الدوافع والغايات)"، **تقدير موقف**، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، 2024/6/24، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9GPIe

133 "مصادر: تحقيقات للحرس الثوري توصلت لوجود اختراق إسرائيلي للنظام السوري وراء استهداف القنصلية واغتيال قادته"، **عربي بوست**، 2024/4/6، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2stP سوسن مهنا، "لغط حول اغتيالات أعوان إيران في سورية"، **أندبندنت عربية**، 2024/2/19، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2sde

134 ينظر: مروان قبلان، "هل تنجح إعادة 'تبعيث' سورية"، **العربي الجديد**، 2024/6/28، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2w8

بالتعيين)، إضافة إلى تشكيل لجنة الرقابة والتفتيش الحزبية وانتخاب فروع المحافظات، وأُدخِلت في هذه العملية قيادات جديدة وأُقصِيت الشخصيات القديمة[135]، ما أدى إلى تصدّعات مهمة في بنية الجهاز الحزبي. كانت التغييرات الأمنية والحزبية جزءًا من استراتيجية تهدف بصورة خاصة إلى تركيز السلطة المطلقة بيد بشار الأسد، وضمان بقائه في السلطة بعد انتهاء ولايته عام 2028، عبر تعديلات دستورية محتمَلة. لكن هذه التحركات لم تتمكن من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية المتزايدة[136].

لم تقتصر التصدّعات على أجهزة النظام الأمنية والعسكرية والحزبية، بل شملت أيضًا طبقة رجال الأعمال القريبة منه. فمع انهيار الوضع الاقتصادي، بما في ذلك سعر صرف الليرة، الذي وصل إلى 15 ألف ليرة للدولار الواحد بحلول آب/ أغسطس 2023، نتيجة مضاربات كبيرة رعاها المصرف المركزي لتحصيل النقد الأجنبي، ووسط عجز عن الحصول على تمويل عربي أو دولي، على الرغم من عملية إعادة تعويم النظام التي أخذت تتسارع منذ صيف 2021[137]، فرغت خزائنه تمامًا من الأموال، فازدادت الضرائب، وصار النظام يتبع أسلوب الابتزاز لرجال الأعمال القريبين منه، ويضغط عليهم للمساهمة في المجهود الحربي، ما دفع هؤلاء إلى التخلّي عنه. وفي نهاية عام 2018، ومع استعادة النظام السيطرة على جزء كبير من البلاد، بدأت عملية إعادة هندسة للمراكز المالية والاقتصادية التي نشأت من الحرب. فأُنشِئ مكتب اقتصادي في القصر الرئاسي تديره زوجة الرئيس أسماء الأسد التي أخذ دورها يبرز بقوة بعد وفاة والدة الرئيس أنيسة مخلوف عام 2016. وأدّى هذا الوضع إلى تصدّعات داخل نواة النظام الصلبة؛ إذ بدأت عملية تهميش إمبراطورية ابن خال الرئيس رجل الأعمال رامي مخلوف، وإضعافها، حيث أُخرج من الساحة الاقتصادية نهائيًا عام 2020. ونتيجة نشوء ظاهرة "الإقطاع الأمني - البيروقراطي" المتحالف مع طبقة رجال الأعمال، امتد تأثير هذه التصدّعات إلى المؤسسة العسكرية، فحصل استبعاد لقيادات أساسية لدى النظام، مثل قائد الفرقة 25، اللواء سهيل الحسن، ووصل الأمر إلى حد التصفيات الجسدية داخل الدائرة القريبة منه، وشمل ذلك، مثلًا، رجل الأعمال المقرّب منه براء قاطرجي، ومديرة المكتب الصحافي في القصر الجمهوري لونا الشبل.

لم يقتصر الاستياء والتصدّع على الطبقة العليا المحيطة بالنظام، بل شمل قاعدة دعمه الاجتماعي أيضًا. كانت هذه القاعدة تتوقع تحسنًا في الأوضاع الاقتصادية بانتهاء الحرب، وحصولها على مكافأة نتيجة دعمها للنظام. لكن هذا لم يحصل. فقد أثار عجز النظام عن توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك إمدادات الطاقة والخبز، استياءً شعبيًا واسعًا في المناطق الموالية تقليديًا، مثل الساحل. وزاد الأمر سوءًا قرارات رفع أسعار الوقود وتراجع الدعم الحكومي، ما أدّى إلى احتجاجات واسعة في السويداء، في آب/ أغسطس 2023، حيث طالب المتظاهرون بإسقاط النظام، وتطبيق القرار رقم 2254[138]. في الوقت نفسه، تفاقم الفساد داخل مؤسسات النظام، حيث سيطر المقرّبون منه على شبكات اقتصادية استغلت الموارد المتبقية، ما أدّى إلى إفقار شرائح اجتماعية واسعة، وزيادة الفجوة بين النظام وقاعدته الشعبية. وعلى الرغم من ذلك، فإنه كان يمكنه أن يستمر بضع سنوات أخرى، استنادًا إلى استراتيجية شراء الوقت التي برع فيها، لولا التغيرات الكبيرة التي طرأت على البيئتَين الإقليمية والدولية، في الفترة 2020-2024، التي سبق شرحها.

أخيرًا، مثّل الفراغ القيادي في النظام عاملًا آخر مهمًا، ربما يكون قد ساهم في تسريع عملية انهياره. وقد يكون غياب الأسد في موسكو خلال الأيام الأولى من هجوم قوات غرفة عمليات ردع العدوان على حلب، حيث كان في زيارة خاصة لحضور حفل تخرّج ابنه، ثم اضطراره إلى انتظار عودة بوتين إلى موسكو، حيث كان يحضر في أستانا، عاصمة كازاخستان، قمة منظمة معاهدة الأمن الجماعي، قد ساعد ذلك كله في حصول انهيارات كبرى في صفوف النظام، رسمت لاحقًا مسار القتال وصولًا إلى دمشق[139]. وعندما عاد بشار إلى دمشق، في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر كانت حلب قد سقطت بكاملها بيد قوات غرفة العمليات، وبدا لبوتين الوضع غير قابل للاستمرار، عندما بدأت التقارير ترده من سورية وتفيد أن جيش النظام فقد تمامًا إرادة القتال.

في مقابل تدهور وضع النظام، كان أداء هيئة تحرير الشام يتحسّن كثيرًا بعد أن استقرت الأمور لها في منطقة خفض التصعيد الأخيرة في إدلب، بعد اتفاق آذار/ مارس 2020 بين روسيا وتركيا، الذي أوقف هجومًا كبيرًا عليها من النظام وحلفائه، فاكتسبت خبرات واسعة في القتال، وأصبحت أفضل تنظيمًا، وأكثر انضباطًا، فأنشأت الهيئة أقرب ما يكون إلى الجيش النظامي، وباتت تتمتع بنظام قيادة وسيطرة

135 "التغييرات الأخيرة في بنية النظام السوري (الدوافع والغايات)".

136 المرجع نفسه.

137 "سوريا: شروخ واضطراب في الوضع القائم"، **تقدير موقف**، مركز الجزيرة للدراسات، 2023/9/12، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2sSl؛ إبراهيم محمد البنا و[آخرون]، "الأزمة السورية: (2011-2022) والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة – دراسة في الأصول وآليات إدارة الصراع"، المركز الديمقراطي العربي، 2/2/2023، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9GPA2

138 "سوريا: شروخ واضطراب في الوضع القائم".

139 أحمد محمد فهمي، "ما بعد الأسد: تحوّلات الداخل السوري وتأثيراتها الإقليمية"، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا)، 2024/12/8، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9GQ16

مركزي[140]. وصارت أفضل تجهيزًا وتسليحًا نتيجة التصنيع المحلي أو اغتنام أسلحة من مواقع النظام وحلفائه، أو شرائها منهم بسبب الفساد، أو الحصول عليها من أطراف خارجية. وقد أدّت الطائرات المسيرة التي صارت هيئة تحرير الشام تبرع في استخدامها، دورًا مهمًا في اقتحام عدد من جبهات النظام[141]. وساعد توحيد فصائل المعارضة المسلحة أيضًا في غرفة عمليات واحدة، تحت قيادة الهيئة، والتنسيق الناجح بينها، في تحقيق نتائج ملحوظة على الأرض. ونجحت إدارة غرفة العمليات في تحييد وحدات كبيرة من قوات النظام من خلال تسويات جنّبتها الدخول في معارك طاحنة[142].

ونتيجة فشل النظام في إطلاق مبادرة جدّية لإنجاز مصالحة وطنية وإجراء إصلاحات حقيقية، بعد استعادته مساحات واسعة من الجغرافيا السورية، بحلول عام 2018، وتعامله مع مناطق "التسويات" بمنطق المنتصر، إضافة إلى عجزه عن تحسين الأوضاع الاقتصادية واستمرار ملاحقة المطلوبين للخدمة الإلزامية وتعاظم تسلّط أجهزة الأمن على الأهالي وابتزازهم، فقد بقي التوتر والغضب يسودان مناطق المعارضة التي ظن النظام أنه استعادها، لذلك كان لافتًا انتفاض سكان هذه المناطق مع انتشار أخبار تقدّم قوات المعارضة، وفي أكثر الحالات كان السكان المحلّيون يسيطرون على مناطقهم ويطردون قوات النظام منها، قبل وصول قوات غرفة عمليات ردع العدوان إليهم. لقد كان النظام يحكم مناطق معادية كلّيًا له، انتهزت أول فرصة للانتفاض عليه والتخلّص من حكمه، وهذا ما حصل في مناطق ريف دمشق ومدن ريف حمص الشمالي، التي كانت قد رضخت للتسويات منذ عام 2018، مثل تلبيسة والرستن ودير بعلبة، وفي الجنوب ثارت درعا، لتبدو جبهة النظام كأنها تتفكك من تلقاء نفسها[143].

استفادت قيادة غرفة العمليات من ضيق ذرع المجتمع الدولي من سلوك نظام الأسد الرافض أيّ تسوية، واستمراره في تهديد أمن المنطقة والعالم من خلال تحويله سورية إلى أكبر مصنع كبتاغون في العالم، ما سمح بفتح قنوات اتصال مع دول عدة، ساهمت في تقليل معارضتها لأي عملية عسكرية ضد النظام. ونجحت القيادة أيضًا في تسويق نفسها بوصفها بديلًا مسؤولًا، وبناء عليه، لم تظهر ممانعة دولية كبيرة للهجوم المباغت الذي أطلقته ابتداء من 27 تشرين الثاني/ نوفمبر. بهذا المعنى، أدّى صلف النظام وتصلّبه إلى الوصول إلى هذه النتيجة. فمنذ نجاح النظام في استعادة أجزاء واسعة من مدينة حلب، بدعم روسي – إيراني، في أواخر عام 2016، ثم استعادة السيطرة على مساحات واسعة من البلاد عام 2018، خاصة في محيط دمشق وجنوب البلاد ووسطها (مناطق خفض التصعيد الثلاث)، وانتهاءً بقضم أجزاء واسعة من منطقة خفض التصعيد الأخيرة في إدلب، في عامَي 2019 و2020، بات يتصرّف بعقلية المنتصر، رافضًا تقديم أيّ تنازلات، أو حتى الانخراط في أي مسعى سياسي جدّي لحل الأزمة، سواء من خلال مسار جنيف الذي ترعاه الأمم المتحدة، أو مسار أستانة ومقترح اللجنة الدستورية التي أوجدتها روسيا بديلًا من مسار جنيف الذي ينص على انتقال سياسي، ما تسبب في خلاف بين الأسد وحليفه الروسي[144]. وازدادت ثقة النظام بنفسه واعتقاده في عدم الحاجة إلى تقديم تنازلات، بعد أن بدأ الانفتاح العربي عليه في أواخر عام 2018، من جانب الإمارات العربية المتحدة والبحرين أولًا، ثم من خلال مبادرة "خطوة مقابل خطوة" التي طرحها الأردن عام 2021، وبلغت ذروتها بتطبيع السعودية العلاقات معه وإعادته إلى جامعة الدول العربية، ودعوته إلى حضور القمة العربية في الرياض، في أيار/ مايو 2023، منهيةً بذلك 12 عامًا من عزلته عربيًا. ودفع ذلك النظام إلى الاعتقاد أن في إمكانه استعادة عضويته وشرعيته في مجتمع الـدول، والحصول على مساعدات اقتصادية لإعادة الإعمار، من دون الحاجة إلى تقديم أي تنازلات، لا للدول العربية ولا للمعارضة السياسية. وحاولت تركيا في الفترة 2022-2024، من دون جدوى، الدخول في مفاوضات معه، لحل مشكلة اللاجئين الذين قُدّر عددهم بأكثر من ثلاثة ملايين سوري على أراضيها، عام 2024، وأخذت تتحوّل إلى أزمة سياسية واجتماعية في الداخل التركي، إضافة إلى رغبة تركيا في التفاهم مع النظام السوري في خصوص المشكلة الكردية، قبل وصول ترمب إلى البيت الأبيض، بعد فوزه بانتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، واحتمال سحب قواته من سورية. لكن النظام داوم على رفض هذه الدعوات، مشترطًا التزامًا تركيًا مسبقًا بالانسحاب من الأراضي السورية قبل الشروع في أي مفاوضات[145].

140 عبد القدوس الهاشمي، "حديث الجنود ... معركة تحرير سوريا كما لم تروَ من قبل"، **الجزيرة نت**، 2025/1/29، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2Ih

141 مصطفى صلاح، "قراءة في تطورات الأوضاع السورية وسيناريوهات المشهد المفتوحة"، **السياسة الدولية**، 2024/12/9، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9GPnJ

142 "4 عوامل فارقة أدت لانهيار الجيش السوري ووصول فصائل المعارضة إلى حمص"، **الجزيرة نت**، 2024/12/6، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F3dr

143 ماهر أسبر، "العصيانان اللذان أطاحا بشار ... كيف تفاجأ الشرع بسقوطه؟ (1)"، **المدن**، 2025/9/24، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/hBy2sKq

144 "خلافـات روسيا والنظام الـسوري: دوافعها، وحـدودهـا، وآفاقها"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020/6/14، شوهد في 2026/2/5، في: https://acr.ps/1L9F2K5

145 Suleiman Al-Khalidi, "Syria's Assad Says He Won't Meet Erdogan Until Turkey Ends its 'Occupation'," *Reuters*, 16/3/2023, accessed on 5/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2F5

خاتمة

صمد نظام الأسد أكثر من 13 عامًا بفعل عوامل خارجية (أبرزها الدعم الروسي والإيراني وخشية الولايات المتحدة من الفوضى في غياب بديل مقنع)، وانهار أيضًا تحت تأثير عوامل خارجية ازدادت فاعلية بسبب تصدّعه الداخلي، وذلك في اللحظة التي كان يعتقد فيها أنه انتصر على معارضيه في الداخل، وبدأ خصومه في الخارج يتقبّلون فكرة بقائه واستمراره. بدأت مسيرة النظام نحو السقوط مع انتهاء العمليات العسكرية على الأرض، نتيجة تضافر خمس أزمات ذات منشأ خارجي، تزامنت خلال الفترة 2019-2024، وشكّلت مجتمعةً عاصفة أدت إلى إضعافه من الداخل ودفعه نحو انهيار سريع ومفاجئ. وتمثلت هذه الأزمات بالترتيب الزمني في: أزمة المصارف اللبنانية وقانون قيصر وجائحة كورونا والغزو الروسي لأوكرانيا، وأخيرًا الحروب الإسرائيلية التي أعقبت عملية طوفان الأقصى. لقد تسببت هذه العوامل الخارجية في تصدّعات عميقة في بنية النظام الاقتصادية والعسكرية والأمنية، بينما أدّى فشله في طرح أي مبادرة سياسية للحل، وعجزه عن ترميم النسيج الاجتماعي الذي تضرر بشدة خلال الأزمة، وإخفاقه في تأمين أبسط متطلّبات الحياة اليومية، خاصة بعد انهيار سعر صرف الليرة السورية، ورفع الدعم على نحو شبه كلّي عن السلع الأساسية، إلى انفضاض قاعدة دعمه الاجتماعي عنه، وبلوغ قواته نقطة الانهيار نتيجة الجوع والإحباط؛ ما دفع حلفاءه الخارجيين، روسيا تحديدًا، إلى اليأس من أي إمكانية لإنقاذه هذه المرة، بعد أن تبيّن لهم أن جيشه فقد إرادة القتال، ما إن تجدّد. وبذلك، تمثّل سورية واحدة من أبرز الحالات التي حسمت فيها العوامل الخارجية صراعًا أهليًا ممتدًا في دولة محورية تعاني انقسامات داخلية عميقة.

المراجع

العربية

بشارة، عزمي. **في الثورة والقابلية للثورة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

_____. **سورية درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

_____. **ثورة مصر، الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

بطاطو، حنا. **فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم**. ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

البنا، إبراهيم محمد [وآخرون]. "الأزمة السورية: (2011-2022) والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة – دراسة في الأصول وآليات إدارة الصراع". المركز الديمقراطي العربي. 2023/2/2. في: https://acr.ps/1L9GPA2

تركاوي، خالد. "قانون قيصر وأثره على المشهد السياسي والاقتصادي في سورية والمنطقة". **جسور**. حزيران/ يونيو 2020. في: https://acr.ps/hBy2sK6

خلفيات الثورة: دراسات سورية. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

داوود أوغلو، أحمد. **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**. ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010.

ديب، كمال. **تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011**. بيروت: دار النهار، 2011.

الزغير، خلود. **سورية الدولة والهوية: قراءة حول مفاهيم الأمّة والقومية والدولة الوطنية في الوعي السياسي السوري (1946-1963)**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

"سوريا: شروخ واضطراب في الوضع القائم". **تقدير موقف**. مركز الجزيرة للدراسات. 2023/9/12. في: https://acr.ps/hBy2sSl

سيل، باتريك. **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945–1958**. ترجمة سيد عبده ومحمود فلاحة. دمشق: دار طلاس، 1983.

"شبكة اقتصاد الفرقة الرابعة خلال الصراع السوري". ورقة بحثية صادرة عن مشروع "زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا"، في برنامج مسارات الشرق الأوسط، الذي يُشرِف عليه مركز روبرت شومان للدراسات العليا، التابع لمعهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا. 2020/1/13. في: https://acr.ps/hBy2t0H

فهمي، أحمد محمد. "ما بعد الأسـد: تحوّلات الداخل السوري وتأثيراتها الإقليمية". مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا). 2024/12/8. في: https://acr.ps/1L9GQ16

قبلان، مروان. "لماذا انهارت 'دولة البعث' في سورية؟". **سياسات عربية**. مج 9، العدد 53 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2021).

قومان، مناف. "قانون قيصر: آثاره وتداعياته الاقتصادية والسياسية". **تقييم حالة**. المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسات. 2020/7/28. في: https://acr.ps/hBy2t8W

وحدة البحث والتقصّي. "معركة القصير بحمص وحكاية السقوط الكاملة". المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام. 2015/9/28. في: https://acr.ps/1L9F2so

الأجنبية

Adar, Sinem et al. "The Fall of the Assad Regime: Regional and International Power Shifts." Stiftung Wissenschaft und Politik. 25/2/2025. at: https://acr.ps/1L9GPiR

Arjomand, Said Amir. *The Shadow of God and the Hidden Imam: Religion, Political Order, and Societal Change in Shi'ite Iran from the Beginning to 1890*. Chicago: University of Chicago Press, 1984.

Badran, Tony. "Obama's Options in Damascus: Why it's Time to Rein in Syria - and Turkey." *Foreign Affairs*. 16/8/2011. at: https://acr.ps/1L9GPMW

Brinton, Crane. *The Anatomy of Revolution*. New York: Vintage book, Inc., 1938.

Bröning, Michael. "The Sturdy House That Assad Built: Why Damascus is not Cairo." *Foreign Affairs*. 7/3/2011. at: https://acr.ps/1L9F2y7

Brown, Michael, Sean M. Lynn-Jones & Steven E. Miller (eds.). *The Perils of Anarchy: Contemporary Realism and International Security*. Cambridge, MA: MIT Press, 1995.

Byman, Benjamin. "The Assads Were Fighting the Wrong War." *Foreign Policy*. 9/12/2024. at: https://acr.ps/1L9GPrO

Cafarella, Jennifer, Ezgi Yazici & Zach Coles. "Russia Mobilizes Reinforcements from Syria and Africa to Ukraine." Institute for the Study of War (ISW). 15/9/2021. at: https://acr.ps/1L9F2wT

Chen, Kevin. "Assessing Russia in Syria: The Impact of the Ukraine War." *Vanguard Think Tank*. 23/2/2024. at: https://acr.ps/1L9F2xe

Conge, Patrick J. *From Revolution to War: State Relations in a World of Change*. USA: The University of Michigan Press, 2000.

Copeland, Miles. *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics*. London: Weidenfeld & Nicolson, 1969.

Giustozzi, Antonio. "How the Wagner Group Lost Syria." Royal United Services Institute (RUSI). 31/5/2024. at: https://acr.ps/1L9F2Bv

Goldstone, Jack A. *Revolution and Rebellion in the Early Modern World*. Berkeley: University of California Press, 1991.

_____. "Understanding the Revolutions of 2011: Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies." *Foreign Affairs*. vol. 90, no. 3 (May/ June 2011). at: https://acr.ps/1L9GPjS

Gurr, Ted Robert. *Why Men Rebel*. 3rd ed. Princeton: Princeton University Press, 1972.

Seal, Patrick. "Assad Family Values: How the Son Learned to Quash a Rebellion from His Father." *Foreign Affairs*. 20/3/2012. at: https://acr.ps/1L9GPTt

Skocpol, Theda. "France, Russia, China: A Structural Analysis of Social Revolutions." *Comparative Studies in Society and History*. vol. 18, no. 2 (April 1976).

_____. *Social Revolutions in the Modern World*. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

Stephenson, Heather. "U.S. Foreign Policy Increasingly Relies on Military Interventions." *Tufts Now*. 16/10/2023. at: https://acr.ps/1L9F3e8

Ulrichsen, Kristian Coates. "Saudi Arabia and the New Syria: Constructive Pragmatism?" *Policy Analysis*. Arab Center Washington DC. 7/8/2025. at: https://acr.ps/hBy2sB4

Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*. Boston: McGraw-Hill, 1979.

Walt, Stephen M. *Revolution and War*. New York: Cornell University Press, 1996.

Halliday, Fred. *Revolution and World Politics: The Rise and Fall of the Sixth Great Power*. Durham: Duke University Press, 1999.

Hawes, Gary. "United States Support for the Marcos Administration and the Pressures that Made for Change." *Contemporary Southeast Asia*. vol. 8, no. 1 (June 1986).

Hunt, Edward. "The US Wants Credit for Assad's Ouster." *Responsible Statecraft*. 19/9/2024. at: https://n9.cl/q0c6a

Huntington, Samuel. *Political Order in Changing Societies*. New Haven & London: Yale University Press, 1968.

Johnston, Hank. *States and Social Movements*. Cambridge: Polity Press, 2011.

Khaddour, Kheder. "Assad's Officer Ghetto: Why the Syrian Army Remains Loyal." Carnegie Middle East Center. 4/11/2015. at: https://acr.ps/1L9F2wy

Lund, Aron. "Are Saudi Arabia and Turkey About to Intervene in Syria?" Carnegie Endowment for International Peace. 24/4/2015

Mearsheimer, John J. *The Tragedy of Great Power Politics*. New York: W. W. Norton & Company, 2003.

Moore, Barrington Jr. *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*. London: Penguin University Books, 1966.

O'Neill, Bard E. *Insurgency & Terrorism: From Revolution to Apocalypse*. 2nd ed. Washington, DC: Potomac Books, 2005.

Philips, Christopher. "The International System and the Syrian Civil War." *International Relations*. vol. 36, no. 3 (2022).

Qaidaari, Abbas. "Who Sent Iranian Green Berets to Syria?" *AL Monitor*. 28/4/2026. at: https://acr.ps/hBy2t5o